الفصل الرابع

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م
ميلاده ووفاته

obeikandl.com

obeikandl.com

بعد إلحاح وضغط شديدين من جانب اللورد أللنبى ـ حتى بلغ الأمر حد التهديد بالاستقالة ـ أعلنت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢م ، تعطى به مصر استقلالاً زائفاً ، وحكومة دستورية وهمية ... وكان أللنبى يتصور ـ ومعه كان يتصور القصر ، قصر سلطان مصر ـ أن لعبة الاستقلال ، والدستور ، والأحزاب والانتخابات ، والبرلمان ، ستصرف المصريين عن المطالبة بالاستقلال والجلاء وستمهِّد الطريق لفصل السودان عن مصر وتحويله إلى ضيعة بريطانية ..

وفى ٢٨ يناير ١٩٢٤م تألفت وزارة سعد زغلول ، على أساس من الدستور..

وفى ١٥مارس ١٩٢٤م اجتمع البرلمان ، وبدأت الحياة الدستورية..

وفوجئ القصر ـ قصر « ملك » مصر ـ وفوجئ الإنجليز ، بما لم يكن لهم فى حساب..

فإن الاستقلال الوهمى والدستور والأحزاب والانتخابات والبرلمان لم تصرف شعب مصر عن المطالبة بالاستقلال الكامل ووحدة وادى النيل ..

ومنذ الأسبوع الأول من حياة البرلمان ، بدأ الصراع العنيف بين الشعب والملك على السلطان ، وتمسَّك الشعب بأنه ـ هو وحده ـ صاحب البلاد..

ومنذ الأسبوع الأول ـ أيضاً ـ من حياة البرلمان ، بدأ الصراع بين الشعب والإنجليز على السودان ، فقد أصر البرلمان على أن شعب وادى النيل شعب واحد لا يتجزأ.

وشعر اللورد أللنبى بخيبة أمل .. فإن المصريين ـ الذين تصوَّرهم أطفالاً ـ أثبتوا أنهم رجال ..

ومادت الأرض تحت قدمى الملك .. فإن رعاياه ـ الذين تصوَّرهم عبيداً ـ أثبتوا أنهم سادة ، سادة فى بلادهم وسادة على الملك أيضاً ..

وأصدر الإنجليز ، وأصدر القصر، حكم الإعدام على الدستور، والبرلمان، والشعب، والوفد ، وسعد زغلول ، جميعاً ..

وبدأ التنفيذ منذ الأسبوع الأول من حياة الدستور ..

أى أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م لم يعش أبداً ..

لم يكد يخرج إلى النور حتى بدأت عملية إعدامه ..

والذين خلقوه هم الذين خنقوه ..

والواقع أنهم ما خلقوه إلا ليخنقوه !

وكانت عملية الإعدام عنيفة ، وحشية ، دامية..

وفى أثناء المعركة ، والرصاص يتطاير ، سقط السردار السير لى ستاك.. أصابه حظ مصر السيئ برصاصة قاتلة ..

من الذى دبَّر قتله ؟..

يقول رجال القانون : ابحث عن المستفيد ..

فى هذه الدراسة سنبحث عن المستفيد ..

وسنحاول كشف النقاب عن حقائق أعجب فترة من فترات تاريخ مصر الحديث الحافل بالأعاجيب ..

opeikandl.com

لعبة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م

● **استقلال وهمى :**

فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢م أعلنت بريطانيا تصريحها المشهور ، الذى يعطى مصر استقلالاً وهمياً ، ويحتفظ لبريطانيا بالسلطان المطلق فى كل ما هو حيوى ومهم من شئون البلاد..

احتفظت لنفسها بالحرية الكاملة فى اتخاذ كل إجراء من شأنه تأمين مواصلاتها مع آسيا وشرق إفريقيا عن طريق مصر .. وهذا يبيح لها التصرف كما تشاء فى موانى مصر كلها ، وقناة السويس ، وكل طرق المواصلات ووسائلها فى مصر ..

واحتفظت لنفسها بما سمَّته حق الدفاع عن مصر ، أى : بأن تبقى فيها كل القوى العسكرية التى ترى إبقاءها ، ومعنى ذلك استمرار احتلال البلاد عسكرياً وسياسياً ..

واحتفظت لنفسها بما سمَّته حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وحماية الأقليات . وكان الأجانب ـ إذ ذاك ـ يسيطرون سيطرة تامة على الاقتصاد المصرى ، ومعنى ذلك استمرار بقاء تجارة مصر وصناعتها ومحصولاتها الزراعية فى أيدى الأجانب ، وإيقاف كل تقدُّم صناعى للبلاد ، لأن ذلك يضرُّ بمصالح الأجانب ..

أما حماية الأقليات ـ وأرادوا بالأقليات إخواننا الأقباط ـ فمعناها أن بريطانيا نصَّبت نفسها حامية للأقباط ، مع أن الأقباط كانوا ـ منذ قيام ثورة ١٩١٩م ـ من أشد المصريين عداء للإنجليز واحتلالهم البلاد !

أما الأمر الرابع الذى احتفظت بريطانيا لنفسها بتقرير مصيره ، فهو السودان ..

وهذا التحفظ الرابع ـ السودان ـ كان فى الحقيقة هو المقصد الأول لبريطانيا ، كما سترى فى هذا الفصل ..

وهذا هو الاستقلال الذى فرح به السلطان فؤاد ، وزفَّه إلى « شعبه الكريم » فى خطاب حقير وجَّهه إلى الشعب يقول فيه : « لقد مَنَّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد

على يدنا ، وإنَّا لنبتهل إلى المولى عزَّ وجلَّ بأخلص الشكر وأجلِّ الحمد على ذلك ، ونعلن على ملأ العالم أن مصر ـ منذ اليوم ـ دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، ونتخذ لنفسنا لقب « صاحب الجلالة ملك مصر » ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية...» !

وقد بيَّنَّا فى فصولنا السابقة عن الفدائيين أن هذا التصريح ـ الذى أصدرته بريطانيا من جانب واحد ، ودون دافع واضح لذلك ـ إنما كان نتيجة لتزايد أعمال الفدائيين المصريين وتعرُّض حياة الموظفين الإنجليز فى مصر للخطر . وهذا ـ فى ذاته ـ كان يُضعف مركز بريطانيا فى مصر أمام الدول ، فهو يدل على أن بريطانيا عاجزة عن حماية أرواح رعاياها فى مصر ، فما بالك بأرواح الأجانب الآخرين ؟..

فهذا التصريح يضع حكم مصر الداخلى فى يد المصريين (فى الظاهر وأمام الرأى العام الأوربى) ..

فإذا وقع حادث عدوان من الفدائيين بعد ذلك ، على إنجليزى أو أجنبى غيره ، تحمَّلت مصر وحدها اللوم والنتائج ..

ثم إنه يحوِّل غضب الفدائيين إلى صدور حكامهم المصريين أنفسهم .. فبناء على هذا التصريح تصبح الإدارة المصرية مسئولة عن كل ما يصيب البلاد من أضرار ، وعلى رجالها ـ وحدهم ـ تقع المسئولية وينصبُّ انتقام الوطنيين ..

وقد كان صدوره استجابة مباشرة لما طلبه عبد الخالق ثروت فى ٢فبراير١٩٢٢م ، عندما فوتح فى تولِّى الوزارة بعد استقالة وزارة عدلى يكن وبقاء البلاد بلا وزارة مدة تزيد على شهرين ، فى خلالهما كانت بريطانيا تحكم مصر حكماً مباشراً تحت ظل الأحكام العرفية ، وتتحمل ـ نتيجة لذلك ـ المسئولية عن أعمال رجال الوفد وضربات الفدائيين ..

وإذ ذاك كان الفيلد مارشال إدوارد هنرى هاينمان أللنبى هو المعتمد البريطانى ، أى : حاكم مصر الأعلى .. وكان قد قدم إلى مصر قائداً عظيماً من قوَّاد بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى ، وكان يشعر بأن ثورة مصر وحوادثها وأعمال الفدائيين وعجزه عن الوقوف أمامها ـ كل ذلك يضرُّ بهيبته وينزله من عرش مجده الرفيع ..

وكانت مطالب عبد الخالق ثروت ـ أو شروطه ـ لتولّى الوزارة ، كثيرة ، منها : قبول الحكومة البريطانية إلغاء الحماية على مصر ، والاعتراف باستقلال مصر ، وإعادة وزارة الخارجية المصرية (كانت قد أُلغيت عقب احتلال انجلترا لمصر فى سبتمبر ١٨٨٢م) ، وإنشاء تمثيل دبلوماسى وقنصلى مصرى ..

واشترط ثروت إنشاء برلمان من مجلسين : مجلس نواب ومجلس شيوخ .. ومعنى ذلك وضع دستور للبلاد ..

ورأى اللورد أللنبى أن الاستجابة لهذه المطالب « على الطريقة الإنجليزية » تحيلها إلى مشغلة للمصريين .. بالدستور ومواده ، والبرلمان ، والانتخابات ، والخطب والمناقشات ، والأحزاب وما إلى ذلك ..

كل هذا يصرف نظر المصريين عن الهدف الأسمى ، وهو تحرير البلاد وإجلاء البريطانيين عن مصر ..

لهذا سعى اللورد أللنبى حثيثاً ، حتى لقد ذهب إلى انجلترا لهذا الغرض خاصة ، فى أوائل فبراير ، وأقنع المستر لويد جورج رئيس حزب الأحرار ورئيس وزراء بريطانيا إذ ذاك ، ووزير خارجيتها اللورد كيرزون ، بضرورة إصدار هذا الإعلان أو التصريح ..

ووصل أللنبى عائداً من انجلترا إلى مصر فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، فأعلن تصريحه فى اليوم نفسه ..

وفى أول مارس ـ أى : فى اليوم التالى لإعلان التصريح ـ تألفت وزارة عبد الخالق ثروت ..

وفى ٣ أبريل ١٩٢٢م تألفت لجنة وضع الدستور ـ المعروفة بلجنة الثلاثين ـ نسبة إلى عدد أعضائها .

● رفضه المصريون ورضى به السلطان :

وإذ ذاك كان سعد وخمسة من أصحابه فى المنفى . وكانت تمثل الوفد فى غيابهم هيئة مؤلفة من : حمد الباسل ، وويصا واصف ، وعلى ماهر، وجورج خياط ، ومرقس حنا ، وعلوى الجزار ، ومراد الشريعى ، وواصف غالى..

وكانت هذ الهيئة قد رفضت الشروط التى طلبها عبد الخالق ثروت، ومعنى هذا أن الوفد رفض مقدماً تصريح ٢٨ فبراير . وقد ظل على عدم الاعتراف به إلى النهاية ، وإن كان سعد ـ بعد الإفراج عنه وعودته إلى مصر ـ لم ير مانعاً من دخول الانتخابات على أساس الدستور ، ولكن دون قبول للتصريح ..

وفى ٢ مارس ١٩٢٢م رفض الحزب الوطنى ذلك التصريح ، والتزم مبدأه المعروف الذى يقوم على الجلاء أولاً ثم المفاوضات ..

ومعنى ذلك أن القوى الوطنية والثورية ـ كلها ـ فى البلاد، رفضت ذلك التصريح.

ولم يقبله إلا السلطان أحمد فؤاد ومماليكه وجماعة المعتدلين وعلى رأسهم عدلى يكن وعبد الخالق ثروت ، وكانوا أفراداً يعدُّون على الأصابع ..

ومع ذلك فقد تولَّى عبد الخالق ثروت الوزارة على أساس التصريح ، وشرع فى إعداد الدستور ، لأنه اعتقد ـ كما سنرى ـ أن هذا التصريح قد صدر لصالح السلطان وتلك الأقلية من المعتدلين فحسب..

ونقطة الضعف عند عبد الخالق ثروت وجماعته ، هى أنهم لم يفهموا ـ قط ـ قوة الحركة الوطنية التى قامت فى مصر ، ولم ينتبه ـ هو بالذات ـ إلى التطور الحاسم الذى شمل هذه الحركة بقيادة سعد زغلول ، وظل طول حياته السياسية بعيداً عن إدراك هذه الرؤية ، متباعداً عن جمهور المصريين ، معتقداً ـ فيما بينه وبين نفسه ـ أن هذا أمر لا يليق به وبأمثاله..

ومع أن الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين تحت إشرافه كان عملاً قانونياً يستحق الثناء ، لأنه كان يتضمن الكثير من مبادئ الحرية الحقَّة ، إلا أن تفكيره الشخصى كان أن هذا الدستور ينبغى ألاَّ يوضع إلا فى يديه هو وأمثاله من أهل تلك الطبقة من أبناء البيوتات المصرية ، التى نشأت فى عصر الاحتلال على فكرة أن جماعتهم هى أهل مصر الذين يُعتدُّ بهم ، وأن من عداهم من المصريين لا ينبغى أن يمسُّوا ذلك الدستور أو يضعوا أنوفهم فيه فيفسدوه ! وأن مهمة المواطنين تنتهى عند انتخاب نفر من أولئك السادة لمجلس النواب ، ونفر آخر لمجلس الشيوخ ، ثم ينفضون أيديهم من الأمر كله ، فلا يناقشون الحكومة ولا النواب فى شىء بعد ذلك !

وكان أمثال عبد الخالق ثروت وعدلى يكن وحسين رشدى ويحيى إبراهيم وعبد الفتاح يحيى ومن إليهم ، يرون أنهم ـ هم دون غيرهم ـ أهل الأمانة والنزاهة من السياسيين الذين ورثوا الحكم والسيادة كابراً عن كابر.. وأنهم ـ وحدهم ـ هم الجديرون بالحكم ومسئولياته ، والوصاية على الشعب « الجاهل » ـ فى نظرهم ـ مهما كثر عدد المتعلمين فى هذا الشعب ..

ونظرة إلى أسماء أعضاء وزارته التى ألَّفها فى أول مارس ١٩٢٢م، تدلك على أنهم ـ جميعاً ـ كانوا من الطبقة التى سمَّيناها « مماليك » عصر الاحتلال وعبيد السراى : إسماعيل صدقى .. إبراهيم فتحى .. جعفر والى .. مصطفى ماهر .. محمد شكرى .. مصطفى فتحى .. حسين واصف .. واصف سميكة ..

فهؤلاء ـ جميعاً ـ كانوا رجالاً كأنهم الكراسى المذهبة التى كانت تزدان بها قصور الماضى : كراسى فخمة وغالية الثمن ، ولكن الجلوس عليها عذاب ، كل قيمتها فى منظرها ..

ومن الواضح أن عبد الخالق ثروت كان يرى أن دستوره تحفة غالية ، ينبغى ألاَّ توضع فى أيدى الجهَّال والعوام : غرفة جلوس مذهَّبة فاخرة ، صُنعت على نمط فرنسى بلجيكى ، ومن ثم فلا يجوز أن يدخلها ويجلس على أرائكها الأفندية وأولاد الأفندية والفلاَّحون وأولاد الفلاَّحين ..

ومن المؤكد أن هذه أيضاً كانت فكرة الملك فؤاد والإنجليز عن الدستور .. أما الملك فكان ـ من أول الأمر ـ لا يريد دستوراً ولا برلماناً ، لأنه كان لا يعترف لشعب مصر بأى وجود ، ولهذا لم يكفَّ عن معارضة كل كلمة تنص على الحرية ، وكل مادة تعطى للشعب أىَّ حق ، وكل سطر يمكن أن يُفهم منه أن فى مصر شيئاً غير الإنجليز ورجال الإنجليز والقصر ورجال القصر ..

وبلغ من تماديه فى هذا الطريق أنه تحالف مع الإنجليز فى محاولات تجريد هذا الدستور من أى مادة تعطى هذا الشعب أى حق حقيقى ، بل زاد على الإنجليز فى ذلك وحاول أن يمسخ الدستور مسخاً ، ولكن هؤلاء لم يجاروه فى هذا الطريق إلا إلى حد محدود ، وكان اهتمامهم موجَّهاً إلى إزالة كل ما يشير فى الدستور إلى صلة مصر

بالسودان ، فلمَّا اطمأنوا إلى ذلك ، أذنوا فى توقيع الدستور وإصداره ، ولم يعترض الملك فؤاد على ما فعل الإنجليز من تجريد الدستور من كل ذكر لصلة مصر بالسودان ، ولكنه كان ينفر من الدستور كله ، ولهذا ظل يعارض فى إصداره إلى النهاية ، حتى أرغمه الإنجليز على ذلك فى مشهد أليم مهين لأى رجل فضلاً عن الملك . والغريب أن فؤاداً عندما أراد الانتقام لنفسه انتقم من الشعب ، لا من الإنجليز !

وهذا التصور لتفكير عبد الخالق ثروت السياسى ، هو الذى يفسِّر لنا كيف كان يشرف على لجنة الثلاثين ، التى وضعت الدستور ونصَّت على الحريات فى الوقت الذى كان فيه سعد وأصحابه فى المنفى السحيق ..

وهذا أيضاً يفسِّر لنا كيف أقدم ذلك الرجل على مصادرة الحريات وتعطيل الصحف على حين كانت لجنة الدستور تعمل ، وكيف سكت للسلطة البريطانية عن اعتقال المصريين دون استئذان منه ، وهو رئيس الوزارة ووزير الداخلية الذى يضع الدستور كافل الحريات ..

ذلك لأن المصريين الذين كان يمثلهم سعد زغلول لم يكونوا ـ فى نظر عبد الخالق ثروت ـ هم المصريين الذين يضع لهم الدستور ، ولأن المصريين الذين اعتقلهم الإنجليز ـ تحت أنفه وهو وزير الداخلية ـ لم يكونوا المصريين الذين صُنعت لهم الغرفة المذهَّبة ذات الكراسى الفاخرة الغالية ! ومن هم عبد الرحمن فهمى ومصطفى القاياتى وفخرى عبد النور ومحمود فهمى النقراشى ومحمد نجيب الغرابلى ونجيب إسكندر ومحجوب ثابت وعبد الستار الباسل ومن إليهم ؟..

وهل كان عبد الخالق ثروت يتصور أن محمد نجيب الغرابلى ـ مثلاً ، ذلك المحامى الصغير (إذ ذاك) فى طنطا ـ يمكن أن يكون وزيراً ؟.. أو أن محمود فهمى النقراشى ـ ذلك «الخوجه» الشاب، الذى كان القصر والإنجليز لا يرون فيه أكثر من مدبِّر مؤامرات واغتيالات ـ يمكن أن يتولى وكالة وزارة الداخلية ، بل رياسة الوزارة نفسها يوماً من الأيام ؟..

لهذا كله ترك ثروت السلطة البريطانية تعتقل من شاءت اعتقاله من هؤلاء الرجال دون أن يحرك ساكناً .. لأن ثروت وطبقته كانوا لا يرون أن سعداً يستحق أى تقدير

خاص ، فما هو ـ فى حسابهم ـ إلا متسلق اقتحم ميدان الوزارة والرياسة فى ظروف لا يرضون عنها ، وبطريقة غير مقبولة فى نظرهم ..

وقد غاب عنهم ـ جميعاً ـ الفرق الشاسع بين سعد وصحبه من ناحية ، وبين طبقتهم من ناحية أخرى . فقد أدرك سعد قدر هذه الأمة وعرف القوة الكامنة فى كيانها ، وهذا أيقظ الملكات الكبيرة التى كانت خافية فى نفسه ، فتقدَّم وحمل الراية . والتحم سعد مع الشعب وكسب ثقته ، وتحدَّث باسمه وطالب له بحقوقه ، ونصَّب نفسه محامياً عن هذه الحقوق وأخلص فى ذلك ، فتشجعت الأمة وسارت فى طريقها ، وتفجرت ينابيع الثورة فى كيانها ، وتكشَّفت عن شعب صلب غنىٍّ بالمواهب والملكات والقدرات ، وارتدَّت إليها ثقتها فى نفسها بعد طول خوف وتردد ، وأطلعت رجالاً ذوى عزم وإيمان وعلم وشجاعة ، ليحلُّوا محلَّ ذلك الطراز القديم من أهل الحكم ، وليصحِّحوا مسيرة مصر كلها. ولهذا أحبت هذه الأمة سعداً وصحبه وأولتهم ثقتها ، ونفرت من أهل الحكم القديم من مماليك القصر والإنجليز وأسقطتهم من حسابها ؛ وأبغضها هؤلاء بدورهم وتصدَّوا لعقابها..

هذه الحقيقة ـ حقيقة وجود الأمة المصرية ونهوضها وتقدُّمها ـ كانت فى ذلك الحين خافية عن أذهان هذا الطراز من السياسيين ، الذين تكتَّلوا فى أكتوبر١٩٢٢م وأنشأوا حزباً اتخذوا له اسماً يعبِّر عن طبيعتهم وطريقة تفكيرهم أصدق تعبير : حزب الأحرار الدستوريين ..

وما كانوا بأحرار ولا دستوريين ..

وكيف كانوا أحراراً أولئك المقيَّدون دائماً بأوامر الإنجليز والقصر ؟..

وهم دائماً على وفاق مع الإنجليز والقصر ، فيما خلا لحظات من الغضب عليهم ـ بين الحين والحين ـ من جانب دار الحماية أو قصر عابدين . ولكنه غضب السيِّد على تابعه ، غضب السلطان على نديمه لا يلبث أن يزول ..

وكيف كانوا دستوريين ؟ إلا على طريقة مولاهم وسيِّدهم ، فالدستور ـ عندهم ـ لعبة خاصة بهم ، كما قلنا . لهم ـ وحدهم ـ الحق فى أن يتصرَّفوا فيها على هواهم : فقد يحطِّمونها ـ مثلاً ـ كما فعل محمد توفيق نسيم ومحمد محمود وإسماعيل صدقى، ويظلُّون ـ برغم ذلك ـ يرون أنفسهم أحراراً .. ويرون أنفسهم دستوريين أيضاً !

● فؤاد.. سلطان مملوكى :

ولكنهم كانوا ـ على أى حال ـ أقل سوءاً وأذى من الملك فؤاد ، ذلك السلطان المملوكى الذى يمثل الحلقة قبل الأخيرة فى سلسلة ملوك وطواغيت تعاقبوا على عرش مصر ، منذ أصيبت بالغزوة الفارسية القاصمة للظهر سنة ٥٢٥ قبل الميلاد.

وقد كانت قاصمة للظهر لأنها جاءت فى نهاية صراع طويل جداً ، بين أمة مصر وعوامل الضعف التى لا تزال تبرى الأمم كأنها عوامل التعرية التى تزيل الجبال الشوامخ. وشعب مصر ـ الذى غزاه «قمبيز» بجحافل من أسوأ العناصر الآسيوية ـ كان قد خلَّف وراءه أكثر من ٢٥ قرناً من المقاومة والعمل والتقدم ، والسير فى طليعة الأمم والدفاع عن أرض الوطن ومعالم الحضارة .. فلا عجب أن أصابت هذه الغزوة البلاد بخراب شديد ، وكان لابد لمصر من زمن طويل لتجمِّع نفسها من جديد ، ولكن كان عليها أن تواجه بعد غزوة الفرس حقد الإغريق وغيرتهم من مصر ورغبتهم فى القضاء عليها . ثم جاء الإسكندر الأكبر يحمل نسمة من انتعاش لهذا البلد ، ولكن كاسراً من كواسر ضبَّاطه ـ وهو بطليموس الملقَّب بلاجوس، أى: الأرنب ـ استبدَّ بمصر عقب وفاة الإسكندر سنة ٣٢٣ قبل الميلاد معتمداً على جنده المرتزقة ، وبدأ فى تاريخ مصر سلسلة الطغاة التى انتهت بفؤاد ثم فاروق ، مارة فى أثناء ذلك بعشرات من الغاصبين لم يصنع أحد منهم لمصر شيئاً ذا قيمة ، إلا نفراً يُعدُّون على الأصابع. وليس من بين هؤلاء القليلين ـ قطعاً ـ عقبان السياسة العربية فى عصور الضعف وغيبة القانون ، من أمثال أحمد بن طولون ومحمد بن طغج الإخشيد والصعلوك كافور ، ومن تلاهم بعد ذلك فى عصور طويلة أسود من الهباب..

فؤاد هذا كان نموذجاً من هؤلاء الطغاة : مصر ـ فى نظره ـ كانت مزرعة هو وحده مالكها وصاحب كل شىء فيها . عيبها الكبير ـ فى نظره أيضاً ـ أن لها أصحاباً يسمَّون المصريين ، وهؤلاء المصريون مصابون بهوس المطالبة باسترداد بلادهم والسلطة عليها من يد الغاصب ، ويقولون فى جرأة غير معقولة : « الحق فوق القوة ، والأمة فوق الحكومة ! »..

هذه العبارة البسيطة ، التى قالها سعد زغلول فى إحدى خطبه ، كانت زلزالاً خطيراً

اهتز له صرح من الظلم طوله خمسة وعشرون قرناً ، وأحس لها فؤاد ـ الجاثم على قمة ذلك الصرح ـ بدوار شديد..

ولكن هذا الدوار بعث السرور فى نفس ممثل بريطانيا « الفيلد مارشال إدوارد هنرى هاينمان أللنبى لورد أوف مجدو»، الذى تربَّع على عرش السياسة المصرية ـ بعد ريجنالد وينجيت ـ من أبريل ١٩١٩إلى يونيو ١٩٢٥م وسبب سروره أن الهدف الرئيسى الذى رمى إليه عندما اقترح إعلان تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد ـ وهو شَغْل المصريين بعضهم ببعض وإيقاع الخلاف الشديد بينهم ـ قد تحقق ، وتوقفت أعمال الفدائيين ضد الإنجليز . وكان الصراع بين المصريين والقصر جزءاً من ذلك الصراع الداخلى الذى توقَّعه لورد أللنبى ..

وما نقول هذا من عندنا ، بل ذكره جورج لويد ـ المندوب السامى الذى خلف أللنبى ـ فى كتابه المسمَّى « مصر منذ عهد كرومر» ، قال: « إن الحكومة البريطانية عارضت معارضة شديدة فى الاستجابة لما اقترحه لورد أللنبى من إعلان تصريح بالاستقلال الذاتى لمصر مع تحفظات معينة ، ولكنها وافقت أخيراً بعد أن اقتنعت بأن ذلك يهدِّئ من ثائرة المصريين الذين أسرفوا فى استعمال لعبة الاغتيالات ».

إننى أنصح كل دارس لتاريخ هذا البلد أن يقرأ الفصل الرابع من الجزء الثانى من كتاب جورج لويد « مصر منذ عهد كرومر» (ص٤٨وما بعدها) ليعرف حقيقة الصراع الذى خاضه اللورد أللنبى ليقنع حكومته بالموافقة على اقتراحه . وكانت الحجة الكبرى التى اعتمد عليها هى أنه لا أمل فى أى تفاهم أو صداقة مع المصريين ، إلا إذا قدَّمت لهم الحكومة الإنجليزية بعض التنازلات التى تخفِّف من حدة غضبهم على بريطانيا ، وتصرف ذلك الغضب إلى وجهة أخرى .

● الدستور فى تقدير الإنجليز:

وكان فى تقدير الإنجليز أن الدستور سيكون أداة إغراء وضغط وإفساد فى يد صنيعتهم الملك ، فمن رضوا عنه جعلوا الملك يرفعه إلى كرسى الحكم ، ومن غضبوا عليه أزالوه عنه ، وتكون هذه المداولة بين الطامعين فى الحكم سلاحاً فعَّالاً فى يد بريطانيا ، تؤدِّب به من تشاء وتكافئ من تشاء ، وتحوِّل حركة المطالبة بالاستقلال فى

مصر إلى حركة تنافس على الحكم وتناحر على مغانمه ..

ولم يكن هذا بالشيء الجديد على السياسة الاستعمارية الإنجليزية فى ذلك الحين ، ففى كل ممتلكاتها ـ الكبيرة والصغيرة ـ نجحت انجلترا فى بناء أشكال براَّقة من الحكم المحلى ، تعطى المتمتعين به ألقاباً طنَّانة وملابس وقصوراً فخمة وسلطاناً مطلقاً على الناس ، فأصبحت هذه المظاهر والبهارج شغل عملائها الشاغل فى المستعمرات ، وصرفتهم عن بلادهم ومصالحها..

وقد نفر فؤاد وحواشيه ومماليكه من تفكير أللنبى نفوراً شديداً ، وأبدى له مخاوفه من أن يؤدى هذا الاستقلال ـ الذى يسعى لمنحه للمصريين ـ إلى طمعهم فيما هو أكثر منه ، وأن من رأيه أن تظل الأمور كما هى ، لأن المصريين ـ فى نظره ـ راضون بما هم فيه لأنهم لا يستحقون أكثر منه ، وما يقوله سعد وأصحابه إن هو إلا كلام مهيِّجين سياسيين ، لا يسعون إلا لتحقيق مآربهم الشخصية ، وأن الشعب مخدوع فيهم ، ولن يلبث أن يتبين خداعهم ويعود إلى الالتفاف حول العرش !

ولكن أللنبى أوضح لفؤاد أهدافه ، وأفهمه أن هذا الدستور سيكون مصدر قوة له لا مصدر ضعف، وأنه يستطيع أن يستعمله ـ فى حكمه ـ لصالح العرش وحليفته بريطانيا. ولم يقتنع فؤاد بذلك الكلام أبداً، ولكنه اضطر إلى السكوت لأن مولاه أللنبى أمره بذلك..

***

ولكن سعد زغلول ومن ورائه رجال مصر ، قلبوا هذا التفكير على أصحابه جميعاً : القصر وطبقة أهل الحكم والإنجليز وأذنابهم ..

فقد صدر تصريح ٢٨ فبراير وسعد وخيرة رجاله فى المنفى أو فى المعتقلات.

وأراد فؤاد أن يسارع بالقبض على الدستور والحكومة الدستورية بكلتا يديه ، حتى إذا عاد سعد من المنفى وخرج رجاله من المعتقلات وجدوا أنفسهم بغير عمل ؛ فها هى ذى فى البلاد حكومة دستورية قائمة ، وبرلمان قائم يتربع على كراسيه رجال « منتخبون يمثلون إرادة الشعب » كما ينص الدستور.

ولهذا فقد حرص على أن يتتبَّع أعمال لجنة الدستور ، ويتدخل فى كل مادة تقترحها

تتضمن أى مساس بالسلطة المطلقة التى لا يرضى الملك بأقل منها ، سائراً فى ذلك على درب المستبدِّين ، من أيام جدهم السحيق بطليموس الأرنب ، مؤسس أسرة البطالمة أو اللاجيين.

وقد ضاق ذرع عبد الخالق ثروت بذلك ، لأنه تبين بوضوح أن الملك يتصور أن الدستور ينبغى أن يكون وسيلة لزيادة سلطة القصر لا للحدِّ منها ؛ وأنه يرى أن الدستور الذى يضعه ثروت سيؤدى إلى إخراج الحكم من يده وأيدى حواشيه ، وتسليمه إلى الرعاع والمهيِّجين ومن لا يقدِّرون الحكم ومسئولياته ، ممن يسمُّون أنفسهم وكلاء الشعب وممثليه ..

وأحس ثروت أن الإنجليز من ورائه، فجعل لا يلقى بالاً إلى إرادات الملك وتوجيهاته واعتراضاته ، ومضى فى طريقه. فأبغضه فؤاد بغضاً شديداً ، وعوَّل على الخلاص منه ومن وزارته فى أقرب فرصة . وأحس ثروت بذلك ، فجعل يحث لجنة الثلاثين على الإسراع فى عملها ليفوِّت على الملك هدفه .

وأصبحت المسألة سباقاً بين فؤاد وثروت ، أو الملك وطبقة المعتدلين من أهل الحكم الذين تحدثنا عنهم ، ممن نشأوا فى أيام الاحتلال وبلغوا الجاه والقوة فى ظله ، وأصبحوا يعتقدون اعتقاداً حقيقياً أن مصالح مصر لا تتحقق إلا إذا ظل الاحتلال قائماً ليحمى مصر ومصالحها من العدوان الخارجى ، ووضعت مقاليد الحكم فى يد هذه الطبقة وحدها . فبينما كان ثروت يوحى إلى لجنة الثلاثين بأن تتوسع فى سلطات البرلمان والحكومة الدستورية ـ على اعتبار أنه هو وطبقته هم الذين سيؤلفون هذا البرلمان ويقومون بهذه الحكومة الدستورية ـ كان فؤاد يعمل على ضمان أكبر قدر من الامتيازات لنفسه ولبيته قبل أن يصدر الدستور ..

ففى ١٣أبريل ١٩٢٢م ـ ووزارة عبد الخالق ثروت ماضية فى وضع الدستور ـ أصدر فؤاد مرسوماً بحصر الملك فى نفسه وأولاده من بعده ، ويعيِّن ابنه فاروقاً ولياً للعهد .

وفى ١٠ يونيو ١٩٢٢م أصدر مرسوماً آخر بتنظيم الأسرة المالكة ، يجعل به نفسه صاحب الولاية المطلقة عليها ، ويحصر من يجوز لهم أن يُسمَّوا أمراء ويؤلف مجلس البلاط ، وذلك كله خشية أن يخطر ببال أحد من الأمراء أن يستفيد من الأوضاع

الدستورية القادمة ، بالتقرب إلى رؤساء الوزارات أو النواب أو الشيوخ.

وفى ١٧يوليو ١٩٢٢م صدر مرسوم بتصفية أملاك الخديو عباس حلمى الثانى ، حتى لا يبقى له فى البلاد أى أثر ، فلا يخطر ببال أحد من أولاده أن يطمح بنظره إلى ملك أبيه..

وفى أكتوبر١٩٢٢م ـ وبعد أن تم وضع الدستور ولم يبقَ إلا إعلانه ـ أُنشئ حزب الأحرار الدستوريين ، وهو مؤسسة ملكية صِرْفة حدَّد بها الملك مَنِ الذين سيقومون بالحكم فى ظل الدستور ، حتى إذا ما صدر هذا الدستور تسلَّم الحكم أصحابُ الحق فيه..

وقد فطن إلى هذه الحيلة عدلى يكن ، وأحس أن الملك عندما رشَّحه رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين، إنما أراد أن يستر أتباعه وزعانفه بشخصية عدلى ، فاستقال وحلَّ محلَّه فى رئاسة ذلك الحزب عبد العزيز فهمى .

ولم تخفَ هذه الحيلة على الشعب اليقظ ، فاغتال الفدائيون إسماعيل بك زهدى وحسن باشا عبد الرازق عضوى مجلس إدارة الحزب فى مساء ١٦نوفمبر١٩٢٢م ولم يكن الفدائيون يريدون اغتيال هذين الرجلين بالذات ، وإنما أرادوا أن يقولوا للملك : «لقد عرفنا حيلتك وما ترمى إليه من وراء إنشاء حزب أحرارك الدستوريين ، فهم أعداؤنا كما أنت عدونا ، وهذا مصيرهم على أيدينا» . ثم أصاب الرصاص أول الخارجين من دار الحزب فى شارع المبتديان بعد اجتماع ليلى طويل ، وأراد القدر وحده أن يكونا إسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق..

وفى٢٩ نوفمبر١٩٢٢م ، وبعد إتمام الدستور ، استقال عبد الخالق ثروت دون أن يذكر فى كتاب استقالته سبباً ، ولكن لهجة الكتاب تدل على أن الملك ظل يطارده حتى ألقاه خارج الباب..

وفى اليوم التالى للاستقالة ، عهد الملك إلى مملوكه وربيبه محمد توفيق نسيم فى تولِّى الوزارة.

● الدستور فى تقدير الملك :

وكتاب نسيم بقبول تولِّى الوزارة يصوِّر بأجلى بيان سياسة الحكم « الدستورى »

الذى رسمه فؤاد لمصر فى عصر الحرية والدستور وسيادة الشعب . قال محمد توفيق نسيم: « لـمَّا كنتُ فى سعة دائمة من فضل مولاى ، فقد تعطَّف ودعانى لتولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها جلالته وأعطاها ، وما أنا إلا عبد من رعاياه فُرضت علىَّ طاعته...».

وبقية الخطاب على هذا النحو الذليل ..

واصطحب محمد توفيق نسيم معه مجموعة من مماليك القصر ، ممن يشاركونه فى الاعتراف بأنهم من عبيد الملك «الذى فرضت عليهم طاعته» ، كأنه هو الذى خلقهم من دون الله سبحانه !

وقد اختار الملك «نسيماً» ليحقق له غرضاً معيناً : هو تجريد الدستور من كل مادة تنص على حقوق الشعب ، وكل لمحة يمكن أن تحدَّ من السلطان المطلق الذى تمسَّك به فؤاد تمسُّكاً شديداً ؛ وما عجز الملك عن إدراكه أيام ثروت حاول إدراكه أيام نسيم ..

وتوكَّل محمد توفيق نسيم وأصحابه على الملك ـ لا على الله ـ وأعادوا النظر فى الدستور ، فأزالوا منه النص على أن الأمة مصدر السلطات ، وجعلوا للملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون ولو فى أثناء دور انعقاد البرلمان ! وأخرجوا بعض المعاهدات من رقابة البرلمان ، وأطلقوا يد الملك فى الأوقاف وأموال الأوقاف ، وأخرجوا الميزانية من سلطة مجلس النواب ، حتى تكون تحت تصرُّف الملك يفعل بها ما يشاء .. ومسائل أخرى عديدة حصرها عبد الرحمن الرافعى فى الجزء الأول من كتابه « فى أعقاب الثورة» (ص٩٠) خلاصتها أنهم جعلوا الدستور ثوباً مفصَّلاً على مقياس الملك وحده..

وعندما رأى الإنجليز ذلك تشجعوا هم أيضاً وطالبوا بتعديل بعض مواد الدستور التى لم تكن ترضيهم ، وأهمها ـ فى نظرهم ـ المادة ٢٩ التى تنص على تلقيب الملك بـ«ملك مصر والسودان» فطالبوا بأن يكون لقبه « ملك مصر» فحسب ، أى أنهم فصلوا السودان عن مصر فصلاً تاماً باعتراف مصر نفسها ؛ وهى جريمة كبرى وافق نسيم ووزراؤه على ارتكابها دون مبالاة !

وطالب الإنجليز بإزالة كل ما يشير إلى الصلة الطبيعية بين مصر والسودان ، لأن

فصله عن مصر تماماً للانفراد به كان هدفهم الأول من إعلان تصريح ٢٨ فبراير، كما سنرى فيما يلى من هذا الفصل ..

أى أن الملك وعبده محمد توفيق نسيم جعلا من الدستور وثيقة اعتراف من مصر بالتسليم فى كل حقوقها ، بدلاً من أن يكون وثيقة اعتراف بحقوق شعب مصر ، بعد جهاده الطويل فى سبيل هذه الحقوق ..

وأغرب ما فى الأمر أن محمد توفيق نسيم استقال بعد أن أدى هذه المهمة !

وما زلت أقول لنفسى بين الحين والحين : هل يمكن أن يبلغ بإنسان التلذُّذ بالتعبُّد للعرش وصاحب العرش درجة تجعله يجرم فى حق بلاده ومواطنيه دون أن يكون له من وراء ذلك كسب يذكر ؟..

فإن «نسيماً» لم يكسب من وزارته تلك شيئاً..

فقد كان ـ من قبل هذه الوزارة ـ غنياً ، وكان من أصحاب السعادة الباشوات ذوى المال والجاه . ولم يكن أحد ليضطره إلى تولِّى الوزارة لو شاء الاعتذار عن تولِّيها ، والمعاذير والتعلاَّت كثيرة ، لو أنه أراد أن يلتمس معاذير يتجنب بها ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء ..

ولكن محمد توفيق نسيم قَبِلَ الوزارة ليقوم بجريمة فى حق بلاده ، لأنه كان من أولئك الذين يحسُّون أنهم عبيد الملك حقاً ، وأن وظيفتهم فى الحياة هى طاعة الملك ، ليظلوا دائماً فى رعايته السامية ، فيمنحهم المزيد من المال الحرام ..

إن غضب الله أهون عند هؤلاء الناس من غضب الملك !

وفى هذا المجال لم يكن محمد توفيق نسيم ـ وا أسفاه ! ـ فريداً فى بابه فى تاريخ مصر أو غيرها من دول الشرق فى ذلك الزمان..

***

وردَّت الأمة على ذلك التفريط المشين بمزيد من أعمال الفدائيين ، أيام وزارة نسيم وبعد استقالتها.

وقامت السلطة ـ بدورها ـ باعتقالات جديدة.

وفجأة طلع على الناس بيان بتأليف وزارة جديدة يرأسها يحيى باشا إبراهيم ، وكان أحد وزراء نسيم.

ولا يحتاج الإنسان إلى تفكير طويل ليفهم لماذا تألفت هذه الوزارة فجأة فى ١٢ مارس١٩٢٣م ، بعد أن ظلت البلاد دون وزارة مدة شهر بعد استقالة نسيم.

فإن يحيى إبراهيم نفسه يقول ـ فى خطاب تشكيل وزارته ـ إنه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى، وهى عبارة انفرد بها دولته من بين أصحاب الدولة الذين توالوا على الحكم فى ذلك العصر المنكود .

وتفسيرها ـ بحسب ما نفهم ـ أن يحيى إبراهيم يقول ـ بصراحة ـ إنه رجل الإنجليز ، كما كان توفيق نسيم رجل السراى..

فإن الملك حينما عهد بالوزارة إلى نسيم كان يسعى لضمان مصالحه هو ، وتناسى الهدف الرئيسى الذى دفع الإنجليز إلى إعلان تصريح ٢٨ فبراير، وهو التستر بالاستقلال الزائف من غضب الشعب وضربات الفدائيين ، والتمهيد لفصل السودان عن مصر والانفراد به انفراداً تاماً..

ولهذا كان لابد للإنجليز أن يبعدوا توفيق نسيم ، ويأتوا إلى الحكم برجل يحقق لهم مآربهم ..

وكانت أعمال الفدائيين ـ إذ ذاك ـ على أشدها ، وكان الإنجليز فى حالة رعب من هذه الأعمال ، فأرادوا أن يوقفوها ، وكانت وسيلتهم فى ذلك إبعاد هذه الوزارة البغيضة ، والإتيان بأخرى للتمهيد لتصحيح الانحراف الشديد ، الذى ارتكبه الملك ورجاله عن الطريق الذى رسمه أللنبى ..

فجعلوا يحيى إبراهيم يعيد الدستور إلى الصورة التى وضعتها لجنة الثلاثين ، فيما عدا حذف كل ما ينص على وحدة مصر والسودان ..

فهذا كسب ما كانوا ليفرِّطوا فيه بأية حال..

وكل تصرفات يحيى إبراهيم ـ بعد ذلك ـ تدل على أنه رجل الإنجليز ، وأن مهمته كانت الإسراع بإصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين ، فيما عدا ما يتعلق بصلة مصر بالسودان..

وفى ١٩ أبريل١٩٢٣م أمر الإنجليز يحيى إبراهيم بأن يذهب إلى الملك ، وينقل إليه أمراً بضرورة توقيع الدستور مساء ذلك اليوم ..

وفى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥، طأطأ الملك ـ المتعاظم على الشعب ـ رأسه أمام الإنجليز وجمع وزراءه فى قاعة العرش ، وفى الحادية عشرة وقّع الملك الدستور أمام الوزراء ..

وفى ٣٠ أبريل صدر قانون الانتخاب .

وكانت الحكومة البريطانية قد قررت فى٢٧ مارس الإفراج عن سعد وصحبه وسمحت لهم بالعودة إلى مصر ، وأصدرت بذلك بياناً فى ٣١ مارس١٩٢٣م . وكانت صحة سعد قد تأثرت من حياة النفى فى جبل طارق ، فاتجه إلى إيكس ليبان فى فرنسا ليستعيد ما ضاع من صحته . ويذهب لورد جورج لويد فى كتابه إلى أن طبيب سعد نصحه بالذهاب إلى فرنسا دون حاجة حقيقية إلى ذلك ، وإنما كانت هذه تعليمات إنجليزية هدفها إبعاد سعد عن مصر أطول مدة ممكنة ، دون أن يكون منفياً..

وتوالت أوامر الإفراج عن المنفيين والمعتقلين.

وفى ٢ يوليو١٩٢٣م صدر ما يسمّى بقانون التضمينات ، وهى ترجمة خاطئة لاسمه بالإنجليزية ، وبه قبلت حكومة مصر الاعتراف بقانونية كل ما أصدره الإنجليز من أوامر وقرارات ظالمة فى ظل الأحكام العرفية . وذلك لكى يضمنوا أن البرلمان لن يعيد النظر فيما اقترفه الإنجليز ، وأن أحداً لن يطلب تعويضاً ، فكان الأوْلَى أن يسمّى هذا القانون قانون إلغاء التعويضات..

وبهذا لم يعد لأى مصرى جرى عليه ظلم ـ من فصل من عمله أو مصادرة فى ماله أو نفسه أو حرمان من حق له ـ أن يعود على الحكومة البريطانية بطلب تعويض.

وفى ٥ يوليو١٩٢٣م ألغيت الأحكام العرفية.

وفى يوم ١٨ يوليو ١٩٢٣م صدر قرار بتعويض من يريد ترك خدمة الحكومة المصرية من الإنجليز تعويضاً سخياً . وقد خسرت مصر بهذا القانون بضعة ملايين ، ولكنها ـ كذلك ـ تخلصت من عشرات من الموظفين الإنجليز .

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٢٣م عاد سعد زغلول إلى مصر ، ودبت الروح فى المسيرة الوطنية من جديد.

وفى ١٢ يناير ١٩٢٤م أُجريت الانتخابات.

ومن دلائل كراهية الشعب للملك والإنجليز وكل من ينتسب إليهم أنه لم يفز من الأحرار الدستوريين إلا ستة أفراد ، فازوا فى مناطق أملاكهم وحصلوا على أصوات مزارعى قراهم..

وفى ٢٨ يناير ١٩٢٤م ألف سعد وزارته ، وزارة الشعب .

كان ـ إذ ذاك ـ شيخاً فى الثامنة والستين من عمره ، ولكنه دخل الوزارة فى عزمة رجل فى أربعينياته : دخل قوياً متحمساً مؤيَّداً من الشعب مستعداً للصراع ..

ولم تنقض أيام على تسلُّم وزارة الشعب مقاليد الحكم ، حتى أحس الفيلد مارشال أللنبى بخطأ ما صنع عندما أصر على إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م..

فإن سعداً عرف كيف يفيد من الكسب القليل الذى أعطاه هذا التصريح ، على نحو روَّع الإنجليز والملك جميعاً ..

ومن أول يوم دخل فيه الحكم ، عوَّل على أن يخوض مع السراى معركة حقوق الشعب ، ومع الإنجليز معركة السودان..

ومنذ الأسبوع الأول لوجود سعد فى مبنى مجلس الوزراء القديم فى «ميدان لاظوغلى» ، قرر الإنجليز والقصر القضاء على سعد وعلى الدستور..

وتلك هى المقدمة الأولى لاغتيال السردار ! .

***

اختلاس السودان

ينفرد أحمد فؤاد بخاصية فريدة فى بابها بين خصائص الملوك على طول التاريخ.. ذلك أنه كان يكره شعبه كراهة بالغة العمق . فى أحاديثه الخاصة كلها كان دائم الوقوع فى شعبه ، ولا يزال يكرر القول بأنه شعب جاحد للجميل لا يستحق أى« إحسان »..

وأن هذا الشعب مدين لأجداده من أسرة محمد على بكل شىء.

وفى الوثائق البريطانية التى وضعت تحت تصرف الجمهور ـ منذ سنتين ـ عبارات يتعجب لها الإنسان ، قالها أحمد فؤاد لممثلى بريطانيا ورجال المندوب السامى فى مصر. فقد كان يصر دائماً على تحقير شعبه واتهامه بالحمق والاستسلام للمهيجين ، ويلح على الإنجليز فى ترك قياد هذا الشعب له وحده ، فهو يعرف كيف يؤدبه !

ولكن الإنجليز الذين كان يتحدث إليهم أحمد فؤاد كانوا لا يثقون فيه ، وكانوا يعرفون من نقائصه أكثر مما كان شعب مصر يعرف ، وأظهر هذه النقائص أنه كان لصاً ، يسرق الأراضى والضياع والعقار والأموال من الأوقاف ومن الأملاك الأميرية ، بل من أقاربه هو .. ومن المعروف أن الأميرتين اللتين تبرعتا بجزء كبير من مالهما لإنشاء الجامعة المصرية القديمة إنما فعلتا ذلك حتى لا يستولى فؤاد على ذلك المال !

وقد أوضحنا فيما سبق مقدار معارضة فؤاد فى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ـ على ضآلته ـ وحرصه على منع إصدار الدستور ، ثم سعيه فى تشويهه.

وعندما أمره الإنجليز بأن يمتثل لأوامرهم وأن يدع الدستور على الصورة التى يريدون ، أسرع فدعا وزراءه ووقَّع على ذلك الدستور أمامهم قرب منتصف الليل.

ولكنه حرص فى الخطاب الذى وجَّهه إلى سعد ليقوم بتأليف الوزارة ـ عقب فوزه الساحق فى الانتخاب ـ على ألا يشير بحرف واحد إلى فوز سعد أو إلى ثقة الأمة فيه ..

لأن هذه الأمة كانت جزءاً من التركة التى ورثها فؤاد ، ونفسه لا تطاوعه على الإقرار بأنها رفضت الملك ورجاله وبايعت الرجال الذين شاءت أن توليهم ثقتها .

ولهذا فهو يقول لسعد فى ذلك الخطاب ـ بعد الديباجة ـ:

« ... ولما أنتم عليه من الصدق والولاء ، وبما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور ، وبما لنا فيكم من الثقة التامة .. قد اتجهت إرادتنا توجيه مسند رياسة وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة » .

هكذا ولا زيادة !.. ولا كلمة واحدة عن الشعب وثقته ، والانتخابات ونتيجتها !

وجاء رد سعد على تكليف الملك وكأنه صفعة لم يتعود مثلها فؤاد . فهو يقرر ـ المرة بعد المرة ـ أنه جاء للحكم بقوة الشعب ، وباسم الشعب ، ليحقق مطالب الشعب فى الاستقلال والتقدم والعدالة ، وأن قبوله مسئولية الحكم لا تعنى قبوله لأى وضع أو حال يستنكره الوفد لتعارضه مع مبادئه..

ويحكون حكاية قصيرة تصور موقف الملك من سعد فى ذلك الحين..

قالوا ـ والحكاية هنا تبدو صحيحة ـ إن سعداً عندما ركب إلى جوار الملك ، فى العربة المذهبة تجرُّها الجياد المطهمة ، لافتتاح البرلمان فى يوم السبت الخامس عشر من مارس ١٩٢٤م ، تعالت هتافات الشعب على طول الطريق لسعد وحده.

وعندما وصل سعد إلى البرلمان، وقبل أن يلقى خطاب العرش ، نادى حسن ياسين ـ وكان أصغر النواب سنّاً ـ وهمس فى أذنه بأن يوصى لجنة الطلبة ، التى كانت تشرف على نظام جماهير الشعب فى طريق الموكب فى ذلك اليوم ، بأن تجعل هتافها : « يعيش الملك ويحيا سعد ! » فى أثناء عودة الملك إلى قصره.

وعندما ترددت هذه الهتافات ، والعربة المذهبة ذات الجياد المطهمة تتبختر عائدة من البرلمان إلى قصر عابدين ، همس سعد فى أذن الملك :

ـ الشعب يهتف لجلالتكم .

فابتسم الملك ذو الوجه الأحمر فى لون طربوشه ابتسامة صفراء فى لون مرارته الملتهبة ، وقال:

ـ متأكد ؟!

وهذا التراشق الهامس ، بين سعد والوريث قبل الأخير لبطليموس الأرنب ، يذكِّرنا بما يسمى فى مصطلح مصارعة الثيران بتغيير الثلث el cambio de tercio ، عندما يتعالى صوت النفير الأخير ، مطالباً مساعدى المصارع بأن يُخلوا الحلبة لكيلا يبقى فيها غير الثور والمصارع وجهاً لوجه..

***

وبينما كان سعد يتأهب ليخوض جولته مع الملك ، إذا بالخصم الثانى لشعب مصر ـ وهم الإنجليز ـ يعلنون أنهم يدخلون المعركة هم الآخرون ضد هذا الشعب .

● **«السودان» نداء المعركة مع الإنجليز :**

ولم يمهلهم سعد لكى يستعدوا ، بل بادر هو إلى التحدى ..

واختار موضوع السودان ليكون مجالاً للمعركة معهم . وكانت انجلترا قد رسمت خطتها على فصله عن مصر نهائياً ، وتحويله إلى مستعمرة خاصة بها ، بعد أن فقدت الأمل نهائياً فى شعب مصر ، ذلك الشعب المشاغب الذى شق بصوته الغاضب المحتج عصا الطاعة على الإنجليز ، وروَّع سكون الاحتلال ـ أو ما يسمى بالسلام البريطانى «باكس بريتانيكا» Pax Britannica ـ بثورته التى قلبت كل حسابات الإنجليز ..

وقد رأينا كيف حرصت بريطانيا على أن تجعل هذا القدر الضئيل من الاستقلال الذى نالته مصر مقصوراً على جزء من أرضها ، دون أن يمتد فيشمل بقيتها فى ذلك العصر وهو السودان..

ونحن اليوم نفخر بالسودان الأخ الشقيق والجار المستقل الذى يتلمس طريقه ـ مثلنا ـ نحو التقدم والقوة والرخاء..

ولكن السودان ـ فى أيام سعد ومنذ مطالع القرن التاسع عشر ـ كان جزءاً من وطن وادى النيل الكبير ، الذى كان يشمل ـ قانونياً وسياسياً ـ حوض النيل كله من منبعه إلى مصبِّه.

وفى أيام محمد على ثم إسماعيل ، كان هذا الوادى كله مديريات ـ أى : أقساماً إدارية ـ من بلد واحد ، تبدأ من مديرية خط الاستواء ـ أو إكواتوريا ـ وتستمر إلى الإسكندرية ورشيد ودمياط وسيناء .

ولو كان قد سار سيره الطبيعى ، أى : لو أن الإنجليز تركوا هذا الوادى وشأنه لكان مصيره إلى الأمة الواحدة.

وكان هذا يكون أجدى على أمم الوادى جميعها ، فإن عالم اليوم والغد عالم قُوًى ضخمة ومساحات شاسعة .

وما يسمى اليوم بالطوابع المحلية ، أو الاختلافات الإقليمية ـ فى بلاد إفريقيا وآسيا خاصة ـ إن هو إلا من عمل الاستعمار الذى تسلَّم ـ على سبيل المثال ـ قطراً واحداً تاريخياً وعنصرياً وسياسياً ، هو «بلاد الشام» بمفهومه العربى المعروف ، فقسَّمه إلى أربع وحدات سياسية ، هى سوريا والأردن ولبنان وفلسطين ..

فكان من أولى نتائج هذا التقسيم ، تسليم فلسطين للصهيونية لتفعل بها ما فعلت.

والخطة التى رسمتها بريطانيا لوادى النيل فى عصر سلطانها الاستعمارى الشامل شبيهة بما رسمته هى وفرنسا لبلاد الشام . فقد بدأت ففصلت أقاليم منابع النيل وحولتها إلى مستعمرات ، ثم سعت لفصل مصر عن السودان لتستبد وحدها بالسودان ..

ثم بدأت التآمر على السودان نفسه لتجزئته ، ومأساة جنوب السودان ما زالت مشكلة خطيرة يواجهها القطر الشقيق ، وكل ما جرى ويجرى هناك إنما هو حلقات من سياسة واحدة ، رُسمت منذ أيام كرومر ، هدفها تحطيم وادى النيل ..

وفى العصر الذى نتحدث عنه ، لم يكن هناك ـ فى الحقيقة ـ قطر يسمى «السودان» منفصلاً عن مصر ؛ ولم يكن هذا المفهوم مقصوراً علينا نحن المصريين ، بل كان يشاركنا فيه أهل السودان ، وربما بصورة أوضح .

فعندما قام محمد أحمد المهدى بثورته المعروفة فى السودان ، كان هدفه ـ كما يتبين من رسائله ـ تحرير البلاد من « الكفَّار والأتراك » ، أى : من الإنجليز والترك العثمانيين . ولقد قرأت رسائله من سنوات ، ونشرت بعضها وعلقت عليها ، فما وجدت فيها سطراً واحداً ضد مصر أو المصريين .

لقد كان أعداء محمد أحمد المهدى ، ذلك الزعيم الدنقلاوى الكبير، هم أنفسهم أعداء أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وكل زعماء النهضة فى ذلك العصر: الإنجليز (وحلفاؤهم من الأوربيين) والأتراك ، ولم يقل المهدى ـ مرة واحدة ـ إن هدفه

هو تحرير السودان من مصر أو فصله عنها .

فقد كان المهدى زعيماً إسلامياً عاماً ، يتجه إلى جمع كلمة المسلمين لا إلى تفريقها ، والمهدى نفسه يتحدث فى رسائله عن تفكيره فى الاستمرار فى الفتح ، حتى يدخل مكة والمدينة ويعيد مجد الإسلام .

فمن أين ـ إذن ـ أتى القول بأن محمد أحمد المهدى ثائر جزيرة أبا، بين الدويم وكوستى ـ كان كارهاً للمصريين ساخطاً عليهم وراغباً فى الانفصال عنهم ؟

أتى من الإنجليز !

الإنجليز الذين رسموا خطة القضاء على ثورة المهدى يتحملون أكبر المسئولية عن قيام هذه الثورة ، فحتى إذا جارينا الإنجليز فى القول بأن الثورة قامت ضد الحكم المصرى ، فإن هذا الحكم كان بيد رجل إنجليزى هو تشارلس غوردون منذ سنة ١٨٧٤م، ومن قبله كان يحكم السودان باسم مصر السير صمويل بيكر منذ سنة ١٨٦٩م ، فإذا كانت الثورة قد بدت طلائعها سنة ١٨٨١م ، فإن الذين يُسألون عن سوء الحكم الذى أدى إليها ، هما هذان الإنجليزيان ومن كان يعاونهما من الأوربيين ، من أمثال رودولف فون سلاتين (سلاطين باشا) وروملو جيسى Romulo Gessi وشاييه لونج الأمريكى Chaillé Long وجايجلر باشا Geigler ومن إليهم. فقد كان هؤلاء أصحاب السلطان المطلق فى السودان ، وكان الذين عملوا تحت يدهم من المصريين يؤدون أعمالهم المحدودة ، دون أن تكون لهم يد فى رسم سياسة أو توجيه إدارة ..

ومن عجب أن تكون حكومة السودان كلها بيد الإنجليز ، ثم يلقون التبعة بعد ذلك على المصريين !

والحقيقة أن هؤلاء الإنجليز لم يكونوا يحكمون السودان لصالح مصر ولا لصالح السودان ، بل كانوا يحكمونه لصالح انجلترا . وكانت انجلترا ـ منذ البداية ـ تمهد لفصله عن مصر وتحويله إلى مستعمرة بريطانية صِرْفة.

وأكبر دليل على ذلك أن اللورد كرومر ، منذ أن تولى أمور مصر سنة ١٨٨٣م ، قرر أن يفصل السودان عنها ، وقال إن لديه ـ فى مصر نفسها ـ من المسئوليات ما لا يدع له فراغاً للنظر فى شئون السودان .. وقد فاته أن السودان ومصر شىء واحد ، وأن

إسماعيل عندما اجتهد فى تثبيت قواعد الحكم المصرى فى السودان ، لم يكن يتوسع فى بلد أجنبى عن مصر ، بل كان يثبِّت حدود مصر نفسها ، فى النوبة ووادى حلفا وكسلا وكردفان وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء حتى نيمولى . وهو عندما عين صمويل بيكر حاكماً على السودان ، لم يكلفه بإدارة ممتلكات مصرية بل بإدارة جزء من مصر نفسها ، وكذلك كان الحال مع غوردون . فإذا كان إيفلين بيرنج قد رسم سياسته على الوقوف بحدود مصر عند وادى حلفا ، فقد كانت تلك سياسة رُسمت له . وتنفيذاً لهذه السياسة عمل رجال بريطانيا على الإيقاع بين المصريين والسودانيين.

ولم يوفق رجال الإنجليز فى ذلك الإيقاع ، لأن ثورة المهدى عندما قامت كان هدفها الإنجليز والأتراك لا المصريين ، وهذا ما أثار غضب كرومر ودهشته أيضاً ، ولهذا فقد كان من رأيه أن تترك ثورة المهدى تسير فى طريقها ، دون أن يتحمل هو أى مسئولية عن معالجتها..

مع أنه هو ورجاله المسئولون عنها ..

وكان غرضه أن تصل الثورة إلى ذروتها ، وأن تقضى ـ فيما تقضى ـ على كل أثر للحكم المصرى ، فإذا تم ذلك بدأت انجلترا فى غزو السودان بجيوشها « تأميناً لحدود مصر » ، فإذا تم لها ذلك جعلته مستعمرة سودانية خالصة لها ، دون أن يكون لمصر فيه أى حقوق ..

● المهدى لم يثر على المصريين بل على الإنجليز :

ولكن الذى حدث أخلف ظنون كرومر وكل الإنجليز ، فقد شملت ثورة المهدى كل نواحى السودان التى كان يحكمها إنجليز أو أوربيون أو أتراك ، وتوقفت جنوبى الخرطوم حيث كانت تعسكر حامية مصرية كبيرة .

كان جنود هذه الحامية ـ مصريين وسودانيين ـ يؤيدون المهدى فى حركته الدينية ، لهذا لم يبدر من رجالها عداء للمهدى ورجاله ، ولذلك لم يعجل المهدى بالسير إلى الخرطوم للقضاء على هذه الحامية ، فهى لم تكن فى نظره قوة معادية .

هنا يقترح الإنجليز إخلاء السودان من الجنود المصريين ، عقب استيلاء المهدى على الأبيض وكل مديرية كردفان ، وهنا نجد سلاتين يستسلم للمهدى ويسلِّم دارفور ،

وكذلك فعل الميجور لابتون حاكم بحر الغزال . ولم يحل شهر أبريل ١٨٨٤م حتى كان السودان كله فى يد المهدى ، فيما عدا الخرطوم وحاميتها المصرية السودانية ..

وأبدت الحكومة المصرية رغبتها فى تهدئة البلاد وإعادة النظام إليها ، ولكن كرومر اعترض على ذلك قائلاً إن مصر لا تملك الموارد أو القوى العسكرية اللازمة لذلك ، وقرر أن يترك السودان وشأنه !

واحتج شريف باشا رئيس الوزراء على ذلك ، وأصر على ضرورة العمل على إعادة وحدة البلاد ، وهدد بالاستقالة واستقال فعلاً ..

وجاء بعده نوبار ، وحتى هذا الأرمنى المتمصِّر كان من رأيه ضرورة إنقاذ السودان ، ولكنه خضع لإرادة كرومر ..

وقد ساء كرومر أن الحاميات المصرية فى الخرطوم ونواحٍ أخرى ظلت ساكنة وادعة ، وأدهشه أن المهدى لم يهاجمها .. لهذا قرر ضرورة إخراجها من السودان ، وسمَّى ذلك « إنقاذاً » لهذه القوات ..

وجدير بالذكر أن القوات المصرية لم تشعر بأى خوف من المهدى ولا أبدى المصريون فى الخرطوم رغبة فى مغادرة البلاد ، ولا طلبت من الحكومة المصرية بعثة إنقاذ .. إنما كان رأى الحكومة المصرية أن تظل الحامية فى الخرطوم ؛ لأن الخرطوم بلد مصرى ولا معنى لإخلائه ، بل الواجب عكس ذلك .. المحافظة عليه مرتبطاً بالبلد الأم ..

وهكذا ـ ودون طلب من مصرى واحد ـ ندبت حكومة بريطانيا تشارلس غوردون للقيام بعملية إخلاء السودان ؟

حقيقة مهمة غوردون :

ووصل هذا المغامر الغريب الأطوار إلى الخرطوم فى ١٨ فبراير ١٨٨٤م.

أتدرى ماذا فعل أول ما وصل ؟

نشر بيانًا قال فيه ما يلى :

١ ـ صرف النظر عن إلغاء تجارة الرقيق .

٢ ـ أن المهدى سلطان كردفان .

٣ ـ أن السودان مستقل عن مصر .

ويجد القارئ موجزًا لهذا البيان فى كتاب الميجور E. W. Polson Newman المسمى « بريطانيا ومصر » Great Britain and Egypt (لندن ١٩٢٨م) ص ١٨٥ .

ومن الذى فوَّض غوردون فى أن يفعل ذلك ؟

الحكومة البريطانية ..

يقول بولسون :

He was vaguely told to establish some sort of stable government in the place of Egyptian authority. and he was granted a firman creating him governor general of the Sudan.

تلك كانت ـ إذن ـ مهمة غوردون : القضاء على سلطان مصر فى السودان ، وإقامة نوع من الحكومة الثابتة بدلاً منه !

وكان غوردون ـ الذى يوصف بأنه «فارس رومانتيكى ورجل إنسانى» ـ مصمماً على الوصول إلى ذلك الهدف ، ولو أدى ذلك إلى إغراق السودان فى الدماء ..

ولا ننسى هنا أن غوردون ذهب إلى السودان كموظف مصرى يعمل لصالح مصر ، ولكنه ـ كما رأينا ـ يعلن أن هدفه الثابت هو فصل السودان عن مصر.

وإن الإنسان ليتعجب من ضمير أولئك الاستعماريين !

فى خدمة مصر ذهب ، ومن مال مصر كان يعيش ، ولكن قلبه كان حافلاً بالكراهية والخيانة لها .. وكان يقول إنه يريد إنقاذ السودان من المهدى ، ومع ذلك كان يعمل على أن يغرق السودان نفسه فى دماء أهله ..

وفكَّر غوردون ـ عقب وصوله إلى الخرطوم ـ فى أن يعهد فى حكومة السودان إلى الزبير باشا ، ذلك الزعيم السودانى العربى الذى قام بدور عظيم فى تاريخ السودان أثناء فتوح إسماعيل ثم استقر فى القاهرة ، وطلب غوردون إرسال الزبير إلى السودان ليجمع أهل دارفور تحت لوائه ويشن حرباً أهلية على المهدى..

أى أن هدف غوردون كان إلقاء السودان فى أتون حرب أهلية ، ولكن كرومر كان

قد قرر ألا يمد لغوردون يداً ، لأنه كان يكره غوردون بل يحتقره، وقد عينوه فى هذا المنصب برغم إرادته.. ولهذا فقد رفض إرسال الزبير باشا بحجة أنه تاجر رقيق سيئ السمعة..

ويئس غوردون من إغراق السودان فى الدماء ، وأحس أن كرومر لن يعاونه فى شىء فقرر أن يتحصن فى الخرطوم وينتظر تطور الأمور..

• هنا فقط هاجم المهدى الخرطوم :

ولكن المهدى لم يكن ليسمح ببقاء هذا «الكافر» حاكماً فى الخرطوم ، كما كان يقول فى رسائله ..

لقد سكت المهدى عن الخرطوم وحاميتها لأن أهلها ورجالها إخوانه ..

أما الآن وقد استقر فيها ذلك الخبيث ، فلابد من القضاء عليه ..

ولهذا فقد قرر المسير بقواته إلى الخرطوم ، لا لطرد المصريين بل للقضاء على غوردون .

وظل غوردون يستغيث بكرومر ، وكرومر لا يصغى إليه ..

فى يوم واحد أرسل غوردون إلى كرومر ثلاثين برقية استغاثة ..

لم يكن كرومر ليهتم حتى بقراءتها .. كان يقول إن الرجل مجنون وإن برقياته يعارض بعضها بعضاً حتى لا يدرى قارئها ما يريد ..

وفى ١٥ يناير ١٨٨٥م دخل المهدى الخرطوم ، وقتل غوردون ومن معه من الإنجليز ..

وكان كرومر يتوقع موت غوردون وينتظره ، لأن موت غوردون كان كفيلاً بأن يقنع الحكومة البريطانية بأن تشرع فى تنفيذ مخططها الأول : غزو السودان لحسابها..

وإذا كان كرومر لم يستفد من غوردون حيّاً ، فقد عرف كيف ينتفع به ميتاً .. ولم يسرع فى العمل .. لأن المهدى لم يلبث أن توفى ، وخلفه عبد الله التعايشى وكان من زعماء البقَّارة .

وكان من الطبيعى أن يرفض الكثيرون من أتباع المهدى خلافة التعايشى ، وأخطأ التعايشى فأخذ فى القضاء على خصومه فى عنف، معتمداً على رجال البقَّارة وحدهم..

وغرق السودان فى الدماء ..

وأظهر كرومر للعالم أن الحكم المصرى فى السودان قد انتهى، وأن السودان قد ارتد إلى الفوضى ..

ونتيجة لذلك كله سارت حملة كتشنر إلى السودان ..

وفى٢ سبتمبر ١٨٩٨م أنزلت مدافع كتشنر بأتباع المهدى مذبحة كبرى تسمى بموقعة أم درمان ، وقبل أن تغرب شمس ذلك اليوم كان نحو ٤٥,٠٠٠ من السودانيين قد استشهدوا بمدافع الإنجليز ..

وبعد ذلك بقليل حطَّم الإنجليز قبر المهدى ـ بطل السودان ـ وجاسوا بخيولهم فيه..

وهكذا كسبت انجلترا «حقاً» فى الاشتراك فى حكم السودان، حق الفتح كما يقولون..

وبدأت مأساة الحكم الثنائى على أساس معاهدة ١٩ يناير١٨٩٩م ، التى تم التصديق عليها فى١٠ يوليو ١٨٩٩م، وقد وقعها باسم مصر بطرس غالى وباسم بريطانيا لورد كرومر.

وأهم ما حرصت عليه بريطانيا فى تلك المعاهدة ، هو النص على أن السودان أصبح بلداً منفصلاً عن مصر ، يخضع لحكم ثنائى مصرى إنجليزى.

● وللفوز بالسودان ضحَّت انجلترا بمصر ومصالح مصر :

وتلك كانت الخطوة الأولى للانفراد بالسودان ..

وبعدها مباشرة حرصت بريطانيا على أن تجعل من السودان جزءاً من إمبراطوريتها ، فلا علاقة مباشرة بينه وبين مصر ، لأن حاكم السودان العام لابد أن يكون إنجليزياً، وإن كان ـ من الناحية الشكلية والوظيفية ـ موظفاً فى الحكومة المصرية يعيَّن بمرسوم من خديو مصر ، وهو ـ فى نفس الوقت ـ مفتش عام ، أى : قائد أعلى للجيش المصرى.

وإلى ذلك الحين لم يكن هنا وزير مصرى خاص للحربية ، إنما كان هناك وزير للأشغال والحربية ، عمله الأساسى هو الأشغال ، ولا رياسة له على القائد الأعلى الإنجليزى للجيش ، إنما هو يوقع ـ فقط ـ على الأوراق التى تصل إليه من مكتب القائد

العام ، والحكومة المصرية لا يمكن أن تتصل مباشرة بحاكم السودان ، بل يكون الاتصال عن طريق المندوب السامى البريطانى.

وفى نفس الوقت قررت بريطانيا أن يكون السودان مستقلاً عن مصر من النواحى الإدارية والقضائية والتعليمية ، فأحكام المحاكم المصرية فى مصر لاتسرى فى السودان ، ولا وجود للمحاكم المختلطة فى السودان ، ولا وجود كذلك للامتيازات الأجنبية .

وهارولد ماكمايكل يفسر لنا ذلك فى كتابه عن « السودان الإنجليزى المصرى» بقوله: « إن إنجلترا لكى تثبِّت مركزها فى مصر ـ اضطرت إلى أن تجعل مصر أقرب إلى أن تكون منطقة دولية ، وأعطت للدول الأوربية فيها كثيراً من حقوق السيادة والامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة » .

أما السودان فقد قررت ـ منذ البداية ـ ألا يكون امتداداً لمصر حتى لا تمتد إليه هذه الصورة الدولية ، ولهذا فقد قررت أن تفصل بينه وبين مصر فصلاً تاماً تحت ظل ما سُمِّىَ إذا ذاك بالحكم الثنائى Condominium .

(انظر الفصل السادس من كتابه المذكور ، ص٧٢ وما بعدها).

ولكن بريطانيا ـ مع ذلك ـ أرادت أن تستخدم مصر إلى أقصى حد فى تحقيق غرضها هذا. وما دامت مصر كلها تحت سيطرة المندوب السامى البريطانى التابع لوزارة المستعمرات ، فبريطانيا تستطيع أن تفعل ما تريد .

وبعد الاتفاق الودى مع فرنسا سنة ١٩٠٤م كانت بريطانيا واثقة من تأييد أوربا ، فإذا فكرت دولة أوربية فى الاعتراض على أى تصرف بريطانى فى السودان عوَّضتها بريطانيا بمكاسب وامتيازات فى مصر ..

وهكذا فتح كرومر ـ ثم ريجينالد وينجيت ، ثم هوراشيو كتشنر، ثم إلدون جورست ـ أبواب مصر على مصاريعها للأجانب ، وقدَّموا لهم كل ما استطاعوا من التسهيلات والامتيازات ، وفيما بين١٩٠٠ و ١٩١٩م كانت مصر بلد الأجانب ، والغريب الوحيد على أرضها كان المصرى نفسه.

فى نفس الوقت كانت أبواب السودان مغلقة أمام الأجانب إلا فى حدود ما تسمح به المصالح البريطانية ، فبينما كانت كل الشركات الصناعية والتجارية الكبرى فى مصر فى

أيدى الأوربيين لم تسمح انجلترا لمساهم أوربى واحد بأن يشترى سهماً واحداً فى شركة مشروع أراضى الجزيرة.

● ومصر دائماً تدفع الحساب :

كذلك اعتمدت بريطانيا اعتماداً كاملاً على أموال مصر فى تنفيذ سياستها فى السودان ، ففيما بين سنتى ١٨٩٩ و ١٩١٢م دفعت مصر مبالغ مجموعها ٥,٣٥٣,٢١٥ جنيهاً مصرياً لسد العجز السنوى فى ميزانية السودان..

وبالإضافة إلى ذلك كانت مصر تدفع من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٢٤م نحو المليون جنيه سنوياً لنفقات الجيش المصرى والبريطانى ، ومع أن الجانب الأكبر من هذا المبلغ كان يدفع رواتب للضباط والجنود البريطانيين ومع أن انجلترا كانت تشترى منه ذخائر وأسلحة من المصانع البريطانية إلا أن انجلترا كانت تدفع ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فقط سنوياً ، كأن مصر هى الدولة الأغنى والأكبر !

وتحملت مصر- إلى جانب ذلك - نفقات إنشاء كل الخطوط الجديدة ومشروعات الرى التى أُنشئت فى السودان خلال هذه الفترة ، وبمال مصر أُنشئ خط سكة الحديد من أسوان إلى الخرطوم ، ومن الخرطوم إلى واد مدنى ثم إلى الأبيض ، ومن الخرطوم إلى بورسودان .

وبأموال مصر وحدها أنشئ ميناء بورسودان حجراً حجراً ..

وكل مراكز الرى فى السودان حتى نيمولى كانت مصرية ، وكان موظفوها - الإنجليز والمصريون - يتقاضون رواتبهم من وزارة الأشغال المصرية ، ومصر كذلك كانت تتحمل الجانب الأكبر من نفقات التعليم ..

لقد أنشأ الإنجليز كلية غوردون سنة ١٨٩٨م ، وتبرع لها نفر كبير من الإنجليز وخاصة السير هـ. س. ويلكام الذى أهدى للكلية معمل أبحاث ، ولم تكن الكلية فى أول أمرها إلا مدرسة ابتدائية كبيرة.

وكان اللورد كتشنر يريد أن تقتصر مهمة هذه الكلية على تخريج عدد من السودانيين يعرفون من القراءة والكتابة والحساب ما يمكِّنهم من شغل الوظائف الثانوية فى إدارة البلاد !

أما تعليم السودانيين على نفس المستوى الذى كان معروفاً فى مصر إذ ذاك فكان من واجب مصر. فقد أنشأ المصريون عدداً من المدارس الابتدائية ، وعدداً كبيراً جداً من الكتاتيب . وكان السودانى يستطيع مواصلة دراسته فى مصر بعد ذلك ، كما كان يفعل أى شاب فى أسوان أو قنا أو أسيوط ..

أما إدارة البلاد فقد قسَّمها الإنجليز إلى مديريات على رأس كل منها مدير إنجليزى ، وفى كل مديرية مراكز يتولاها مآمير مصريون فى الغالب.

ففى سنة ١٩٢٤م ـ وهى التى ضرب الإنجليز فيها ضربتهم عقب مقتل السردار وأتموا فصل مصر عن السودان ، كان هناك ٥٨ مأموراً ، منهم٥١ مصرياً ما بين ضباط ومدنيين ، وأربعة من السودانيين ، وثلاثة من السوريين أو الشوام الأروام كما كانوا يُسمَّون.

وكانت الغالبية العظمى من الإداريين والكتبة من المصريين السودانيين ، أى : المولودين فى السودان من أب مصرى وأم سودانية أو العكس . أما مجلس إدارة السودان الذى كان يعاون الحاكم العام فى الحكم فكان مكوناً من ثمانية موظفين كبار إلى جانب ذلك الحاكم ، وهم: المفتش العام والسكرتير القانونى والسكرتير المالى والسكرتير المدنى (للشئون الداخلية) ووكيل الحاكم العام ومدير الزراعة والغابات ومدير التعليم والمفتش العام للرى ، وكانوا جميعاً من الإنجليز وإن كانوا يتقاضون رواتبهم الضخمة من ميزانية مصر..

ومنذ توقيع اتفاقية السودان كانت نية الحكومة البريطانية إحلال السودانيين محل المصريين فى جميع الأعمال ، ولكنهم لم يبذلوا فى ذلك السبيل الجهد الكافى ، بل فاقهم المصريون فى ذلك ، ففى سنة ١٩٢٤م كان هناك فى الجيش المصرى فى السودان ٢٦ضابطاً مصرياً تخرجوا فى المدرسة الحربية فى القاهرة ، وكان هؤلاء يشغلون وظائف وكلاء مآمير ..

أما الموظفون المدنيون الذين نجح الإنجليز فى تكوينهم فلم يزد عددهم عن ٧٦ رجلاً تولوا وظائف إدارية ، أو وكلاء مآمير وعددهم ٣٢ فكان ٣١ منهم مصريين ، أما الثانى والثلاثون فكان شامياً ..

ولم يكن الإنجليز راضين عن هذا التنظيم الإدارى للسودان لأنهم كانوا يريدون أن يعودوا بالبلاد إلى حالة الحكم القبلى الذى كان سائداً فى كل المستعمرات الأوربية الإفريقية ، وهو يتلخص فى أن يتولى المحافظات أو المديريات محافظون من الإنجليز وتقسَّم الإدارة بعد ذلك فى كل محافظة بين شيوخ القبائل فيحكمون الناس بحسب قوانينهم المحلية تحت إشراف الإنجليز .

وبالفعل كان هذا بعض ما فعل الإنجليز كتمهيد للاستغناء عن الموظفين المصريين قبل مقتل السردار بقليل . فلما قتل السردار ساروا فى ذلك النظام قدماً وارتدوا بالسودان إلى الوراء ، وقد لجأوا إلى ذلك لكى يسدوا العجز فى الإداريين بعد إخراج المصريين من السودان.

وفى نفس الوقت أطلقت انجلترا أيدى جمعيات التبشير فى جنوب السودان فتدفقت الجمعيات التبشيرية الإنجليزية والأمريكية والنمسوية على البلاد ، وكان ذلك تمهيداً لفصل جنوب السودان عن شماله .

● ثم جاءت ساعة الحساب :

تلك كانت حالة القطر السودانى عندما قامت فى مصر الحكومة الشعبية الدستورية ، وعلى الرغم مما فعله الإنجليز لإضعاف شأن هذه الحكومة منذ البداية ، إلا أنهم دُهشوا إذ وجدوا فيها وزيراً خاصاً للحربية ، وسمعوا هذا الوزير يصرح بأنه يريد أن يكون له سلطان فعلى مباشر على كل موظف فى وزارته ، بما فيهم حاكم السودان العام وهو سردار الجيش المصرى فى نفس الوقت .

وقد رأينا كيف اجتهد الإنجليز فى مسخ الدستور قبل صدوره ، وعملوا على إزالة كل المواد الخاصة بوحدة مصر والسودان ، وكان هدفهم من وراء ذلك أن يُحرم السودان من المكاسب القليلة التى تضمَّنها تصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢م ، وألا تقوم فيه حكومة دستورية ، بل لا تكون له صلة بمصر على أية صورة من الصور من الآن فصاعداً.

ولكن سعداً عندما دُعى للتفاوض مع رامزى ماكدونالد اشترط قبل الدخول فى المفاوضات ألا يرتبط بالتحفظات الأربعة ، أى: الموضوعات التى جعلتها بريطانيا خارجة عن نطاق استقلال مصر الذى منحتها إيَّاه، وهى: تأمين مواصلات الإمبراطورية، والدفاع عن مصر ، وحماية الأجانب والأقليات ، ثم السودان..

وكان سعد زغلول يحس ـ بشعور السياسى المحنَّك ـ أن النقطة الرئيسية كانت نقطة السودان: ذلك الجزء العزيز من وادى النيل الذى فصلته بريطانيا عن مصر تعسفاً وأرادت أن يُترك لها الوقت لتبتلعه على مهل. ولهذا فقد رأى سعد أن يبدأ بتلك النقطة الرئيسية ، وشدّد على مسألة السودان تشديداً بالغاً.

• ثورة الملازم أول على عبد اللطيف :

ولم يكن سعد بموقفه هذا يتمسك بورقة سياسية رجاء أن يكسب من ورائها شيئاً ، كما كانت انجلترا تستعمل مثلاً مسألة المحافظة على الأجانب وحماية الأقليات ، بل كان يتمسك بحقيقة كان يرى أنها أساسية لوجود وادى النيل كله إذ ذاك ، وهى وحدة مصر والسودان..

ولم تلبث الحوادث أن أقبلت تؤيد سعداً فيما كان ينادى به، فإن ثورة ١٩١٩م كان لابد أن يصل صداها إلى السودان . ولم يكن من الممكن مثلاً أن تثور مصر على الاحتلال ويظل السودان راضياً به ، فقد نهض جماعة من شباب السودان سنة١٩٢٠م وأنشأوا جمعية الاتحاد ونادوا بالاستقلال التام لمصر والسودان ، وكان زعماء هذه الجمعية من طلبة كلية غوردون ومن شتَّى طوائف الشعب السودانى ، بالضبط كما كانت ثورة ١٩١٩م ثورة شعب مصر كله .

وبعد ذلك بقليل، وبينما كان الكفاح الوطنى المصرى يجتاز مراحله الأولى فى أعقاب ثورة ١٩١٩م تألفت فى السودان جمعية اللواء الأبيض للمطالبة بوحدة وادى النيل ..

وقد كان تأسيس هذه الجمعية صدى مباشراً للثورة المصرية وما حققته من نجاح بعد أن سبقتها إرهاصات كثيرة قصَّها ـ بتفصيل ـ عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ الحركة القومية (فى أعقاب الثورة المصرية. جـ١ص١٦١وما يليها) وقصَّها كذلك المؤلفون الإنجليز فى كتبهم وخاصة هارولد ماكمايكل فى كتابه عن السودان المصرى الإنجليزى (ص١٤٤وما يليها) والميجور بولسون نيومان فى كتابه عن بريطانيا فى مصر (ص١٨٦ وما يليها) وجورج لويد فى «مصر منذ عهد كرومر» (جـ٢ الفصلان الثامن والتاسع ص١٢٣وما بعدهما).

ومن رأيى أن موضوع امتداد ثورة ١٩١٩م إلى السودان وظهور جمعية اللواء الأبيض ثم حركة الجهاد التى قام بها الملازم أول على عبد اللطيف ، كل ذلك جدير بأن يُدرس من جديد لأنه يضع يدنا على حقيقة الفترة الحاسمة فى تاريخ هذا الوادى ، فترة المحاولات الباسلة التى قام بها المصريون والسودانيون للمحافظة على وحدة وادى النيل، وهى فترة شوَّه الكتَّاب الإنجليز ـ ومَنْ تابعهم ـ صورتها فى نظر الناس .

ولا نريد أن نستطرد مع حوادث السودان ، وإنما نريد هنا أن نقول إن سعداً أحس أن الموضوع الرئيسى الذى ينبغى أن تدور فيه المعركة بينه وبين الإنجليز هو موضوع السودان ، فبدأ يتحدث فيه ويقول إن مصر والسودان بلد واحد لا يتجزأ..

وقد بدأ بذلك فى أبريل ١٩٢٤م ، أى : قبل أن تنقضى على وزارته أربعة شهور فى الحكم..

فقد كتب إلى السير لى ستاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى خطاباً يحتج فيه على تمثيل السودان فى معرض ويمبلى الخاص بالمستعمرات ، وقال له إن السودان ليس مستعمرة ، وإن حاكم السودان موظف مصرى وعليه أن يستشير رؤساءه فى حكومة مصر قبل أن يتخذ إجراء كهذا..

وأمام هذا الخطاب الأول من نوعه وقف السردار والفيلد مارشال أللنبى ذاهلين ولسان حالهما يقول :

إذن : فهذا الرجل يأخذ المسألة جداً ويتصور أنه رئيس وزارة حكومة مستقلة حقيقية .. ويتمسك بأن السودان جزء من مصر وأن حاكم السودان الإنجليزى ينبغى عليه منذ الآن أن يتلقى الأوامر من رئيس وزراء مصر وينفِّذها !

هذا آخر ما كان يخطر على البال ..

وهذه اللعبة تتحول ـ إذن ـ إلى جد ..

وإذن : فلابد من عقابه وعقاب مصر معه ..

لابد من طرده من الحكم وهدم الدستور على رأسه ..

ولابد من الإسراع فى فصل السودان عن مصر ! .

مقتل السردار

لم تمض على سعد فى الوزارة ثلاثة شهور ، حتى بدأ فى إثارة موضوع السودان فى أبريل ١٩٢٤ م ..

وقد نصحه نفر من كبار الإنجليز فى مصر بالتريث ، فعقب إرساله رسالة الاحتجاج على تمثيل السودان فى معرض ويمبلى زاره اثنان منهم ـ هما شيلدون إيموس Sheldon Amos وسير جلبرت كلايتون Gilbert Clayton وكانا من المتحمسين لتصريح ٢٨ فبراير ـ فنصحاه بأن يدع هذا الموضوع لهما يحلاَّنه بطريقة ودية ، وأبلغاه أن اللورد أللنبى يخشى أن تعكر هذه المسألة صفو العلاقات بين البلدين ، وقد يكون لها أثر سيئ على المفاوضات المنتظرة بين سعد ورامزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال ..

فأكد لهما سعد أن الموضوع ـ فى نظره ـ خطير جداً ، يتعلق بمصير وادى النيل كله ، وأنه يفضل إثارته من الآن وقبل المفاوضات ، لكى يكون كل شيء واضحاً قبل سفره إلى لندن ، وأضاف أنه يتكلم بصفته وكيلاً للشعب الذى ائتمنه على مصالحه لا بصفته رئيساً للوزارة ، ولهذا فهو لا يستطيع أن يتراجع خطوة واحدة فى مسألة السودان على وجه الخصوص ..

وقال جلبرت كلايتون: أخشى أن يؤدى هذا الموضوع إلى إلغاء فكرة المفاوضات .

فأجاب سعد : إذا كانت النية هى الفصل بين مصر والسودان فلن يبقى أمامى شيء أتفاوض فيه.

وعندما أخفقت مفاوضات سعد وماكدونالد بعد ذلك بشهور ، كان شيلدون إيموس فى إجازة فى لندن ، فكتب مقالاً قصيراً فى «التايمز» معلِّقاً على ذلك الإخفاق ، وملقياً مسئوليته على سعد وعناده ومحاولته التمسك بأشياء بعيدة عن متناول يده ، وأشار إلى مقابلته معه ، وأضاف أنه فى مساء ذلك اليوم قال للّورد أللنبى إن الرجل ـ أى : سعداً ـ متمسك بموضوع السودان إلى درجة التهور ، فردَّ أللنبى فى هدوء : إذن ؛ فليذهب إلى

غير رجعة .. وما أعطيتهم إيَّاه سآخذه منهم كله.

والحقيقة أن سعداً ـ كما قال ـ لم يكن فى ذلك الوقت حراً فى أن يتناول موضوع السودان أو يتركه جانباً ، فقد كان الموضوع يفرض نفسه ، لأن السودان ومصر كانا بلداً واحداً فى ذلك الحين ، وما كان من الممكن أن يسير واحد منهما فى طريق الاستقلال ويظل الآخر رازحاً تحت نير الاستعمار.

وهذا هو ما نادى به وأكده الزعيم البطل على عبد اللطيف وإخوانه ، عندما قاموا فى وجه الاستعمار سنة ١٩٢٢م ، ليواصلوا ثورة سنة ١٩١٩م ويكملوا رسالتها ، وبيانهم الذى نشروه يعدُّ وثيقة تكشف عن أكاذيب الاحتلال ، وما كان يزعمه من أن السودان ـ تحت الإدارة البريطانية ـ دخل فى عصر العدل والازدهار والرخاء ، بعد أن قاسى الظلم والاستغلال على أيدى رجال حكومة محمد على أولاً ، ثم على أيدى رجال السودان أنفسهم ثانياً..

● ثورة ١٩١٩م تستمر فى السودان:

وكان الإنجليز يزعمون أن المهدى ـ بعد انتصاره ـ أقام فى السودان حكم الإرهاب والفوضى والظلم والفساد ، وأن خليفته عبد الله التعايشى سار فى نفس الطريق إلى مداه ، وأغرق البلاد فى الدماء ، حتى جاء الجيش الإنجليزى المصرى بقيادة كتشنر فأنقذ السودان من بنيه أنفسهم.

ومن كلمات هارولد ماكمايكل ـ التى تمثل التضليل التاريخى بعينه ـ قوله إن السودان ولد فى خريف سنة ١٨٩٨م ، يوم معركة أم درمان ، يوم حصدت مدافع كتشنر ما يربو على خمسين ألف سودانى ، كانوا زهرة شباب السودان وخيرة رجاله فى ذلك الحين !

وقد أوجز عبد الرحمن الرافعى خلاصة البيان الذى نشره على عبد اللطيف وزملاؤه فى عشر نقط أهمها ما يلى :

١ـ أن الإنجليز يسعون لفصل السودان عن مصر.

٢ـ أن الذين كتبوا ووقَّعوا عرائض الولاء للحكم البريطانى لا يمثلون إلا أنفسهم .

٣ـ أن السياسة الإنجليزية لم تجلب للسودان أى منفعة تعود على أهله.

٤ـ أنها أثقلت كاهل الأهلين بالضرائب .

٥ـ أنها لم تنصف سكان المديريات ، ولا سيَّما أهل الجزيرة ، فقد أخذت أراضيهم وسلَّمتها للشركات الإنجليزية.

٦ـ أنها احتكرت القطن والسكر.

وواضح من هذه النقط أن علياً عبد اللطيف وزملاءه ـ وهم الجيل الثانى من أجيال تحرير النصف الجنوبى من وادى النيل ، بعد جيل المهدى وخلفائه ـ كانوا يصرُّون على التمسُّك بوحدة وادى النيل . ولقد قبضت عليه السلطات البريطانية وقدَّمته للمحاكمة أمام محكمة الجنايات فى الخرطوم ، وحكمت عليه ـ فى يونيو سنة ١٩٢٢م ـ بالسجن سنة ، عقاباً له على ما طالب به من حقوق وطنه ، وما كشف من مساوئ الحكم الإنجليزى الاستعمارى .

وعندما تولَّى سعد رياسة الوزارة ، جاشت بالأمل نفوس أهل السودان مرة أخرى ، وتطلعت جماهير السودانيين إلى تحطيم القيد الإنجليزى واللحاق بإخوانهم فى الشمال ، كما سنرى.

وقد يكون من بين القراء نفر من الشباب الطيب القلب ـ فى السودان خاصة ـ ممن لم يقرأوا عن هذه الأحداث إلا فى كتابات الإنجليز ومَنْ جَرَى فى أعقابهم ، وقد يكون من بينهم شباب تعلَّموا فى انجلترا ، وشُبُّوا على الوهم القائل بأن الإنجليز يلتزمون قول الحق على الجملة .. فمن واجبنا أن نفتِّح أعين هؤلاء ، وندلَّهم على المدى البعيد الذى كان الإنجليزى الاستعمارى مستعداً للوصول إليه فى مجال الكذب والافتراء ، لتبرير أعمال بلاده وما كانت تسعى إليه من اختلاس السودان من أهله .

وليس أعون لنا على ذلك من أن ننقل لهم سطوراً مما كتب اللورد جورج لويد فى كتابه « مصر أيام كرومر » ، عن الحركة القومية فى السودان فيما بين ١٩١٩ و١٩٢٤م ، (جـ٢ ص ١١٧ وما بعدها) قال :

«.. وليس من المبالغة أن نقول إن الموقف فى السودان قد اضطرب اضطراباً تاماً ، بواسطة عملاء مصريين وعن طريق أعمال تخريبية مرسومة منذ البداية على نحو يخدم أغراض الوفد ، فعلى الرغم من أن البلاد (يريد السودان) لم تكن ـ على الجملة ـ

مستاءة إطلاقاً من الحكم البريطانى ، بل كانت ـ على العكس ـ شاكرة لجميل بريطانيا راضية برعايتها ، إلا أنه كانت هناك ـ بالطبع ـ عناصر تعتبر تربة صالحة لنشاط المهيِّجين..

وفى مقدمة هؤلاء كان الموظفون المصريون ، الذين كانوا يُختارون من الطبقة التى تسيطر السياسة على عقولها فى مصر ، والتجار المصريون الذين كانوا يعملون على أن تطلق أيديهم ليسطوا على السودانيين ، والجيش المصرى (فى السودان) الذى ضمت صفوفه ـ كما كانت الحال فى مصر ـ بعض العناصر الصاغية المستجيبة للدعاية السياسية. وكانت تنمو بين أهل السودان طبقة من الطلاب ، تتضمن نسبة عالية من المخلَّطين المصريين السودانيين ، ومن المتعلمين السود من أهل البلاد ممن ينحدرون من العبيد ، وهم جماعة لا يُعتمد عليهم ..

وكما هو المتوقع ، بدأت أولى إرهاصات الاضطراب السياسى فى السودان ، فى نفس الوقت الذى بدأت فيه المتاعب فى مصر سنة ١٩١٩م ، وكانت منحصرة أول الأمر فى المصريين وحدهم ، ولكن الذين حركوا ـ فيما بعد ـ الدعاية التى أدت إلى الاضطرابات الخطيرة فى سنة ١٩٢٤م ، كانوا أولئك المصريون متحدين مع أفراد تلك الطبقة التى لا جنسية لها التى يتميز بها السودان ، وهى تتكون من ناس مخلَّطين ينحدرون من الرقيق .. ولقد كانت هذه الدعاية تخريبية صِرْفة ، خالية من أىٍّ أساس قومى صحيح ، وهذا واضح من الصور المختلفة جدّ الاختلاف التى ظهرت بها . فقد استخدمت الدين ، ونادت بأن السودان للسودانيين ، وأن السودان للمصريين ، أى أنها استخدمت كل دعوة فى متناول يدها ، ما دامت هذه الدعوة مثيرة لشعور البغض والكراهية (للإنجليز)..

وفى سنة ١٩٢٢م نظم النشاط التخريبى ـ الذى قام به المصريون ـ نفسه على النظام التقليدى ، فى صورة حركات سياسية سرية . وقد عثر أخيراً على دليل لا يقبل الشك ، يدل على أن القاهرة كانت مركز هذه المنظمات ، وأنها كانت تتلقى من القاهرة التشجيع والإلهام ..

وفى سنة ١٩٢٣م زار الخرطوم حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى ، واتصل

اتصالاً شخصياً بالعناصر السودانية المتمردة . وبعد انتصار الوفد سنة ١٩٢٤م ، انتقلت الاتصالات بهذه العناصر إلى هذا الحزب . وبالذات كان اثنان من رجال هذهالاتصالات يعملان فى الخرطوم ، واحد منهما هو محمد توفيق وهبى وهو قاضٍ بالمحاكم المدنية ، والثانى كان وغدًا عريقاً ينحدر من أسرة من العبيد واسمه على عبدً اللطيف . وكان الثانى يمثل العنصر السودانى فى التنظيم، وكان عليه أن يقوم بالجانب العلنى من العمل، أما المجموعة المصرية فكان من المقرر أن تقوم بالتنظيم لكى تظل فى الصف الخلفى.

ولكى تأخذ هذه الاضطرابات مظهراً سودانياً على قدر الإمكان ، تألفت «جمعية اللواء الأبيض» ، على أن يكون السودانيون من أعضائها هم الظاهرين ، ويكون المصريون تحت ستار الخفاء ، وكانت موارد هذه الجمعية تأتى من القاهرة ، ولكنهم كانوا يعلنون أنها تأتى من تبرعات سودانية . وكان شعارها المعلن «السودان للسودانيين» ، وهو شعار لم يشارك فيه أى مصرى . وعلى هذا الأساس مضت الجمعية تنظِّم المظاهرات والقلاقل ، التى حدثت فى أوائل صيف ١٩٢٤م وبعد القبض على «على عبد اللطيف» وآخرين ، أصبح نشاط الجمعية غير ذى أهمية .

وبالرغم من ذلك فقد اتضح أنه كانت فى أيدى المهيِّجين المصريين خيوط أخرى يحركون بها القلاقل ، فخلال وقت طويل كانوا يعملون على نشر دعاية تخريبية فى صفوف الجيش . وكان أمضى سلاح فى أيديهم فى ذلك المجال هم المطرودين والمحالين إلى المعاش ، من الضباط السود المنحدرين بصورة خاصة من أصول رقيق ، لأن الكثيرين منهم كانوا موتورين وكانوا متعطلين بدون عمل .

وكانت الخطوة الحقيقية الأولى التى قاموا بها هى تنظيم مظاهرة مدرسة الضباط فى أغسطس (١٩٢٤م) فى الخرطوم ، ومن حسن الحظ أن هذه المظاهرة لم تتطور فى الاتجاه الذى أراده لها منظموها ، وذلك نتيجة للجهود التى قامت بها السلطات.

ووقع الانفجار الثانى فى صفوف أورطة جنود السكة الحديد فى العطبرة ، وأعقبت ذلك اضطرابات فى وارى وفى الملاكال . وهذه كلها كانت ـ بوضوح ـ خطوات تمهد لعمليات أكثر اتساعاً وخطورة ، كان من الممكن أن تشتعل نيرانها فى أى وقت ، نتيجة لأى عمل من أعمال الاضطرابات . ولكن مقتل السردار ، والإجراءات الصارمة التى

اتخذت لإبعاد الفرق المصرية والضباط المصريين من السودان ، فاجأت المحرضين على الفتنة وأفسدت خططهم .. ولا مجال للشك فى أن هذه القلاقل لو استمرت ، لكانت القبائل الجاهلة المحاربة قد استجابت لها وثارت على السلطات ، وما كان من الممكن ـ حينئذ ـ القضاء على ثورتها إلا بثمن باهظ وخسائر كبيرة فى الأرواح »..

وأترك للقارئ الحكم على الأسلوب الذى يتحدث به هذا اللورد عن أبطال حركة التحرير فى السودان ..

وأترك له أيضاً أمر اكتشاف الأكاذيب التى ملأ بها هذه السطور ، لأننا ـ كلنا ـ نعرف حقيقة المجاهدين ، ولأننا سنأتى ببراهين على هذا الكذب فى سياق هذه الدراسات.

ولكنى ألفت النظر إلى ما ذكره لورد لويد من أن مقتل السردار وإبعاد المصريين من السودان حالا دون كارثة كانت تهدد الإنجليز : تحرك قبائل السودان الكبرى وقيام الثورة الشاملة على الإنجليز ...

ومعنى هذا أن لورد لويد يصرِّح بأن مقتل السردار أنقذ الإنجليز من تلك الكارثة ...

هذه حقيقة نود أن نضع تحتها عشرة خطوط..

● السودان .. نداء المعركة :

كان موضوع السودان ـ إذن ـ يفرض نفسه على سعد ورجال الحركة القومية جميعاً. فما كان سعد ليستطيع التخلى عن نصف الوادى ونصف شعبه ، إلا إذا تخلَّى عن قضية مصر كلها .

وقد عالج سعد ذلك الموضوع الخطير بما هو أهله من الحزم: فكتب إلى حاكم السودان وسردار الجيش المصرى السير لى ستاك يسأله كيف سمح لنفسه بأن يوافق على تمثيل السودان فى معرض مستعمرات ـ والسودان ليس بمستعمرة بريطانية ـ ثم كيف لم يستأذن الحكومة المصرية فى أمر كهذا يمسُّ سيادتها فى الصميم.

وقد دهش السير لى ستاك عندما تلقى ذلك الخطاب ، وأحاله إلى دار المندوب السامى ، وتولى المندوب السامى الرد على سعد ، فعاد يكتب إلى السير لى ستاك يطالبه بالردِّ عليه ، لأنه ـ أى : سعد ـ رئيس وزراء مصر ، فهو رئيسه وعليه أن يردَّ عليه هو .

ولم يكتفِ سعد بذلك ، بل كتب إلى سفيره فى لندن ـ عزيز عزت باشا ـ يطلب إليه الاحتجاج على هذا التصرف السيئ من جانب بريطانيا.

ويهمنا هنا أن مجرد ذلك التدخل فى الموضوع أوقع السير لى ستاك واللورد أللنبى فى حرج شديد ، فكتب اللورد أللنبى يدافع عن السير لى ستاك قائلاً إنه تصرَّف بحسب القواعد المتبعة ، لأن الاتصال بين حكومتى مصر والسودان لا يكون إلا عن طريق المندوب السامى ، فضرب سعد بهذا الكلام عرض الحائط ، وطالب السير لى ستاك بأن يرد على خطابه . وقد رد بالفعل معتذراً ..

وبعد ذلك كتب اللورد أللنبى إلى سعد ، مؤكِّداً له أن انجلترا لم تقصد إلى وضع السودان موضع المستعمرات عندما عملت على تمثيله فى معرض ويمبلى.. «ثم إن معرض ويمبلى ليس وقفاً على الإمبراطورية البريطانية ، بل إن فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونموذج لشلاَّلات نياجرا ومعرض من التبت..! ».

وعاد سعد فأرسل إلى المندوب السامى يدحض كل حججه ، ويؤكد أن حاكم السودان العام موظف مصرى ، وأنه حتى اتفاقية يناير ١٨٩٩م لا تنص على أن أى اتصال بين حكومة مصر وحكومة السودان لا يكون إلا عن طريق المندوب السامى البريطانى .

وتجدَّدت الأزمة مرة أخرى ، عندما منعت حكومة السودان وفداً سودانياً كان يريد التوجه إلى مصر ، لإعلان رغبة السودانيين فى الوقوف إلى جانب إخوانهم المصريين ، للدفاع عن حرية الوادى كله ، شماله وجنوبه.

وفى جلسة ٢٣ يونيو ١٩٢٤م تناول البرلمان المصرى موضوع السودان ، وأعلن تمسُّكه بوحدة الوادى ، واحتجاجه على الحيلولة بين رجال السودان والمجىء إلى مصر ، لإعلان رأيهم فى ضرورة وحدة مصر والسودان ، وأكد سعد فى خطاب له مشهور ألقاه فى تلك الجلسة أن مصر والسودان بلد واحد لا يتجزأ.

وقد أثار ذلك مخاوف الحكومة البريطانية ، فثار مجلس اللوردات وطلب من رئيس الوزراء ـ إذ ذاك ـ أن يلقى تصريحاً يردُّ به على تصريح سعد ، فقال اللورد بارمور

متحدثاً باسم الحكومة الإنجليزية فى٢٥ يونيو «إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدِّر التعهدات الواجب تحملها ، والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظمى . وأستطيع أن أقول ـ من غير تردد ـ إن نظام السودان لن يُسمح بتغييره ، ولا أن ينفَّذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان».

وبعد ذلك بثلاثة أيام رد سعد بتصريح فى مجلس النواب المصرى قال فيه : «إنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى حضرتكم الموقرة ، أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حيت وما عاشت فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لكى تحفظ هذا الحق وتصل إلى التمتع به ... ».

بل بلغ من تمسُّك سعد بوحدة الوادى أن عرض استقالته فى ٢٩ يونيو ١٩٢٤م ، عندما أحس أن الملك فؤاداً لا يشاركه الرأى فى ضرورة التمسك بحقوق مصر فى السودان ، أى : بوحدة الوادى ، ولكن الملك رفض هذه الاستقالة..

وعقب ذلك اشتدت حركة الوحدة فى السودان ، وتألفت هيئة تنفيذية لجمعية اللواء الأبيض المطالبة بالوحدة ، وتولى البطل على عبد اللطيف رئاسة هذه الهيئة.

وفى أثناء ذلك استيقظ شعب السودان ، وأخذ يعبِّر جماعياً عن تمسُّكه بالوحدة .

وحدث فى ١٩يونيو ، ولمناسبة تشييع جنازة مأمور أم درمان الصاغ المصرى عبد الخالق حسن ، أن قام الشيخ عمر دفع الله ، وهتف : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل معى: لتحى الأمة المصرية ! ليحى الاستقلال التام لمصر والسودان ! ليحى الاستقلال التام لمصر والسودان !». وردَّدت الجماهير هذه الهتافات .

وأعقبت ذلك حركة اعتقالات واسعة النطاق ، كان من بين ضحاياها على عبد اللطيف الذى حكموا عليه بالسجن ثلاث سنوات ، ثم اتهموه بمؤامرة لقلب نظام الحكم وأُلقى به فى السجن سنوات طويلة حتى أصابه المرض الوبيل ، ولم يطلق سراحه إلا بعد أن تأكد الإنجليز من أن صحته قد وهنت إلى درجة لم يعد يستطيع معها أن ينهض على قدميه ، فقدم الرجل إلى وطنه مصر ورقد فى المستشفى ، حتى وافاه أجله المحتوم فى أوائل الخمسينيات.

وفى ٩ أغسطس ١٩٢٤م تظاهر طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم ، ونادوا بوحدة مصر والسودان واستقلال وادى النيل ، فكانت النتيجة القبض على زعمائهم وإغلاق المدرسة.

وفى ١١ آغسطس ١٩٢٤م اجتمع مجلس الوزراء فى القاهرة ، وأصدر بياناً يؤيد فيه مظاهرة طلاب المدرسة الحربية فى الخرطوم ، ويحتج على تصرُّف الإدارة الإنجليزية معهم.

وردَّت الحكومة الإنجليزية ببيان تؤيد فيه تصرُّفات حكومة الاحتلال فى السودان ، وتفوضها فى أن تُخرج من السودان أى جماعة ترى فيها خطراً على الوجود الإنجليزى هناك ، وتحمِّل البرلمان المصرى مسئولية ما وقع فى السودان من فوران العاطفة القومية .

وقد قرأت كلام لورد لويد عن هذه الحركة المباركة ورأيت اجتهاده فى تشويهها ، ولو قرأت تفاصيل حوادث السودان هذه عند رجل استعمارى إنجليزى آخر ـ مثل هارولد ماكمايكل ـ لعجبت من تبجُّح أولئك الناس وادعائهم بأن غالبية أهل السودان قابلوا حركة الوحدة بالنفور(حبّاً فى الاحتلال!) بل إن هذا المؤلف يؤكد أن رجال قبائل الشلوك فى نواحى الملاكال رحَّبوا بالجنود البريطانيين واستقبلوهم استقبال الإخوة !

***

وكان سعد ـ إذ ذاك ـ على أبواب مفاوضاته مع رامزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ، وكان يعلم تمام العلم أن لا شىء يثير الإنجليز مثل الكلام عن السودان ورابطته بمصر ، وكان يعلم كذلك أن إصراره على موقفه من المسألة السودانية يعنى إخفاق هذه المفاوضات ، لكنه ـ مع ذلك ـ أصر على هذا الموقف لأنه كان يعلم أن موضوع السودان هو بيت القصيد من كل تفاوض مع بريطانيا ، وأن ماكدونالد كان مستعداً للتسليم لسعد بكل شىء ، إذا هو ترك الكلام عن مسألة السودان ، وسمح لانجلترا بإبقاء قوة دفاع بريطانية فى منطقة السويس.

ولكن سعداً ـ بدلاً من ذلك ـ نشر فى جريدة البورس إجيبسيان الصادرة فى ٦ يونيو ١٩٢٤م بياناً يعتبر بالفعل نذيراً بإخفاق مفاوضاته ، وسقوط وزارته وضياع كل ما أنفق من جهود لإقامة حكم دستورى فى البلاد ، قال : « إن السودان لنا ، ولابد لنا من

الحصول عليه والتصرف فيه تصرفنا فى أراضينا . تلك حقيقة ينبغى علينا جميعاً السعى فى تحقيقها ».

وأعقب ذلك بتصريح آخر ألقاه فى مجلس النواب فى ٢٤ يونيو قال فيه : « إذا قُدِّرَ لى أن أذهب لتولّى المفاوضات فإننى سأقول : إن السودان سودانا ، وأنه جزء لا يتجزأ من مصر ، ولابد من إعادته إلينا ..».

كان ذلك الموقف من مشكلة السودان نهاية للحكم الدستورى فى مصر ، لأن بريطانيا أحست أن مثل ذلك الحكم ـ إذا استمر فى مصر ـ فإنه سيؤدى حتماً إلى خروج السودان من يدها . والانفراد بالسودان ـ إلى جانب السيطرة على منطقة قناة السويس ـ كانا الهدفين الوحيدين اللذين يهمّان بريطانيا من الوجود فى مصر ، وما عدا ذلك من تفاصيل ..

وبديهى ـ والحالة هذه ـ أن تكون مفاوضات سعد مع رامزى ماكدونالد مقررة الإخفاق ، من قبل أن يغادر سعد مصر إلى انجلترا فى ٢٥ يوليو ١٩٢٤م ،لأن انجلترا لم تكن مستعدة ـ بحال ـ للكلام فى موضوع السودان ..

وكما قال الرافعى فى كتابه « فى أعقاب الثورة المصرية » : لم تكن هناك مفاوضات، لأن سعداً تمسّك برأيه فى مسألة السودان ..

انقطعت المفاوضات بعد ثلاثة اجتماعات صغيرة فى ٢٥ و ٢٩ سبتمبر ، ثم فى ٣ أكتوبر ، ثم توقفت وانتهى كل شىء ـ وقال سعد كلمته المشهورة : دعونا لننتحر فرفضنا الانتحار ..

على صخرة السودان تحطمت محادثات سعد فى لندن ، وعليها أيضاً سيتحطم حكم الوفد وحكم الدستور ..

حقاً لقد تقدَّم سعد للمستر ماكدونالد بستة مطالب آخرها السودان ، ولكن ماكدونالد ـ كما جاء فى الكتاب الأبيض الذى نشره عن المفاوضات فيما بعد ـ مر بالنقط الخمس الأولى سريعاً ، ثم وقف عند موضوع السودان واستنكر موقف سعد ، وانتقد تصريحاته ـ التى ألقاها فى برلمان القاهرة ونشرتها الصحافة قبل المفاوضات معلناً فيها التمسك بالسودان ـ وقال فى النهاية : « ولم يفتنى أيضاً أنه قد نُقل لى أن زغلول

باشا ادَّعى لمصر فى شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة . فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى إنه فى هذه الأقوال لم يكن مردِّداً صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضاً ، فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكاً بهذا الموقف ».

● **وبدأ العقاب :**

وعاد سعد إلى مصر فى خريف ١٩٢٤م ، وهو يرى السماء من فوقه فى كل مكان ملبدة بالغيوم . ولم يكد يستقر فى مصر حتى أحس بأن أشياء كثيرة خطيرة تدور من حوله : كان يعرف أن مصير وزارته محتوم ، ولكنه أراد أن يقاوم إلى النهاية ، فعيَّن فتح الله بركات باشا وزيراً للزراعة ، وأحمد ماهر وزيراً للمعارف ، ومحمود فهمى النقراشى وكيلاً لوزارة الداخلية .

وكثرت شكواه من الدسائس التى كانت تحاك من حوله ...

وفى ٨ نوفمبر صدر أمر ملكى بتعيين حسن نشأت وكيلاً للديوان الملكى ورئيساً له بالنيابة ..

وكان حسن نشأت وكيلاً لوزارة الأوقاف ، وخادماً للأسرة الملكية فى كل ما طمعت فيه من أموال الخير والبر واليتامى والمساكين .

وكان سعد يعرف تماماً مغزى هذا التعيين ، وكان معه فى الوزارة اثنان هما ماهر والنقراشى يعرفان حسن نشأت معرفة جيدة ، ويرقبان حركاته ـ كما كان هو يرقب حركاتهما ـ فى كل ساعة من ليل أو نهار .

واحتجَّ سعد على هذا التعيين ، وتمسَّك بحق الوزارة فى ترشيح رئيس الديوان ، واحتجَّ كذلك على تصرُّف الملك فى تعيينات السلك السياسى على هواه ..

وكان سعد ـ إذ ذاك ـ فى الثامنة والستين ، منهكا متعباً ، وسئمت نفسه هذا التدبير الخفى السيئ من جانب الملك فؤاد ، فقدَّم استقالته.

وكان نشأت فى عنفوان تدبيراته ، فخشى من استقالة سعد ـ بسببه ـ أن تكون قاضية عليه نهائياً ، لأن الأمة كلها ـ فى ذلك الحين ـ كانت من وراء سعد . ومهما كان من ثقة

نشأت فى تأييد الملك إيَّاه ، فما كان بقادر على أن يتصدى لمقت الأمة كلها ، فى وقت اشتد فيه نشاط الفدائيين ..

وتراجع القصر عن موقفه ، واسترد سعد استقالته فى١٧ نوفمبر ١٩٢٤م.

وفى الوقت نفسه صدرت الأوامر السرية إلى محمد توفيق نسيم بالاستقالة من وزارة سعد ، فاستقال.

وصدرت أوامر أخرى لبعض عملاء القصر فى الأزهر بالإضراب ، فأضربوا.

وسارت مظاهرة أزهرية منكرة ، تنادى بنداء لم يُسمع بمثله من قبل فى مصر:

« لا رئيس إلا الملك !! ».

ولنذكر هنا أن حسن نشأت كان ـ منذ قليل ـ وكيلاً لوزارة الأوقاف .

• ومضى حسن نشأت يعمل فى الخفاء :

فى هذه الظروف اتصل حسن نشأت بصنيعة من صنائعه يسمى محمود أحمد إسماعيل . هذا الرجل كان فى أول أمره موظفاً صغيراً فى وزارة الأوقاف ، ولكن نشأت اكتشف فيه ميزة لها أهميتها عنده..

كان هذا الرجل صديقاً لشفيق منصور ، وكان شفيق منصور شخصية قلقة ووطنياً على طريقته ، فقد كان يؤمن بالعمل الحاسم الذى يُرهب العدو ويخيفه ، وكانت فيه فدائية جعلته يشترك فى الكثير من أعمال الفدائيين منذ سنة ١٩٠٦م ، ولكن اشتراكه فى الغالب كان اشتراكاً فى الرسم والتدبير دون التنفيذ ، ولهذا كان يوفق دائماً فى إثبات براءته والخروج من السجن ، بعد مدد طويلة أو قصيرة محبوساً رهن التحقيق .

وكان كذلك صديقاً لأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، اللذين كانا يمثلان الجناح المتطرف من الوفد ، جناح الشباب الفعَّال المتصل بعالم الشباب وجمعيات الطلبة وجماعات العمال المتحمسين ، ومن بينهم بعض الفدائيين من العمال من أمثال محمد شهاب الدين ومحمود طاهر العربى والحاج أحمد جاد الله.

ولكنَّ ماهراً والنقراشى ـ فى صلاتهما بهؤلاء المتطرفين ـ كانا يسلكان طريق الحذر الذكى ، فكانا يشجِّعان ويحرِّضان ويقدِّمان المال ، ويسفران بين الفدائيين وسعد زغلول

فى حذر بالغ وتحفُّظ محسوب ، ولهذا لم ينجح خصومهما فى التمسك عليهما بشىء حاسم ، وكذلك لم يستطع أحد من الفدائيين المقبوض عليهم أن يقدم إقراراً يدينهما بشكل قاطع .

ولابد كذلك من القول بأن الفدائيين ـ والعمال منهم خاصة ـ كانت فيهم شهامة تبعث على الإعجاب ، وقد فضَّل الكثيرون منهم صعود سلم المشنقة على الإقرار على أصحابهم أو محرضيهم.

ومن ناحية أخرى ، كان ماهر والنقراشى يواليان الفدائيين بالعون الوافر ولا يتخلَّيان عنهم أبداً ، فهما ينبِّهانهم على مواضع الريب والأخطار المحيطة ، ويحذِّرانهم إذا كان تنفيذ أى عملية سيعرضهم لخطر محقَّق.

ثم كانا يحصلان من الوفد على الأموال الكافية لرعاية أسر الفدائيين المسجونين ، ويوفِّران لهم الدفاع القانونى باختيار أحسن المحامين ، وفى هذا المجال ظهر واشتهر الكثيرون من كبار المحامين الوفديين ، من أمثال مكرم عبيد ومحمد صبرى أبو علم وسليمان غنام .

ولكنَّ ماهراً والنقراشى كانا يلتزمان أشد الحذر من ناحية شفيق منصور ، فقد كانا يعرفان فيه ـ إلى جانب فدائيته واستعداده للعمل الجرىء ـ قلقاً وطموحاً ونظراً للمكافأة ، وهذه خصال ربما دفعته فى مرة من المرات إلى إطلاق اللسان .

ولهذا كانا يحذرانه ولا يستريحان إلى البوح إليه بما فى نفسيهما ، كما كانا يفعلان ـ مثلاً ـ مع الحاج أحمد جاد الله .

وعندما عرف شفيق منصور أن سعداً أخذ بيد ماهر والنقراشى ، فجعل الأول منهما وزيراً للمعارف والثانى وكيلاً لمحافظة القاهرة فوكيلاً للداخلية ، أكلت الغيرة قلبه ، وأطلق لسانه فى سعد وفى ماهر والنقراشى ، وقال ـ فى صراحة ـ إنه هو أيضاً يستحق مثل هذا التقدير ، وتناقل الناس عنه أقوالاً شتَّى فى هذا المعنى ..

وكان ذلك كله يصل إلى أذن حسن نشأت عن طريق نفر من الجواسيس ، ينقلون إليه الأخبار ويأتونه بما يريد ، من أمثال نجيب الهلباوى وعبد الحليم البيلى وأخيه عبد الحميد.

والذى « اكتشف » استعداد الهلباوى للخيانة كان سليم زكى ـ وكان إذ ذاك ضابطاً فى المحافظة وعميلاً للإنجليز ـ وقدَّمه هذا إلى البكباشى إنجرام مساعد راسل باشا حكمدار العاصمة ، وإنجرام هو الذى وجَّه الهلباوى نحو محمود أحمد إسماعيل ، وهذا دلَّ عليه حسن نشأت..

وعرف حسن نشأت أن ينتفع بالهلباوى فى تلك الظروف التى أشرنا إليها : ظروف إخفاق الوفد فى المفاوضات ورغبة الإنجليز فى الخلاص منه خوفاً على السودان ، ورغبة السراى فى التخلص من الوفد والدستور جملة . وكانت شخصية سعد قد غطَّت على فؤاد وأخملته تماماً ، ووقف وزير الأوقاف الوفدى فى وجه رجال الخاصَّة وحال بينهم وبين النظر إلى أموال الأوقاف..

ويقال إن حسن نشأت طلب من الهلباوى أن يستطلع رأى سادته الإنجليز فيما يمكن عمله فى تلك الظروف للتخلص من الوفد بأيسر الطرق ، فقيل له إن المطلوب هو التخلص منه بأسرع الطرق لا بأيسرها..

وقيل له إن هناك خلافاً بين اللورد أللنبى والسردار السير لى ستاك ، لأن السير لى ستاك كان يفضِّل أن يكون على علاقات طيبة بالمصريين ، وأنه يثنى على الكثير من الضباط المصريين فى مصر والسودان ، وأن علاقات صداقة قامت بينه وبين وزير الحربية الوفدى حسن حسيب باشا ، وأنه كان يقول إن سعد زغلول رجل جدير بالاحترام .

وكان اللورد أللنبى ـ فى تلك الأيام ـ فى غاية الضيق ، لأن الإنجليز كانوا يحمِّلونه مسئولية ما حدث فى مصر والسودان ، فهو صاحب فكرة تصريح ٢٨ فبراير ، وهو الذى فتح عليهم باب المشاكل : البرلمان والدستور ، وهذه التى وقعت فى السودان.

وتحرَّج مركز أللنبى أكثر عندما خسر حزب العمال الانتخابات ، وخرج ماكدونالد من رياسة الوزارة وحلَّ محلَّه فيها المستر بولدوين رئيس حزب المحافظين . كان يقول دائماً : لابد أن يذهب سعد .. لابد أن يذهب الدستور .. هذا البلد غير أهل لأى نوع من الحرية..

وكان من المقرر أن يسافر السير لى ستاك إلى لندن يوم ١٧ نوفمبر ١٩٢٤م بالإجازة .. وبينما كان يستعد للسفر ، تقدَّم نفر من الضباط المصريين يطلبون إليه أن يؤجِّل سفره

أسبوعاً ، لأنهم يريدون أن يقيموا له حفلة تكريم يعبِّرون له فيها عن عواطفهم الودية .

واستجاب السير لى ستاك للطلب، وأجَّل سفره إلى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤م ..

ولم يُخفِ دهشته من أن يجىء طلب التأجيل عن طريق المندوب السامى .

وفى١٩ نوفمبر ١٩٢٤م فرغ السردار السير لى ستاك من عمله فى مكتبه بوزارة الحربية قبيل الثانية بعد الظهر ، ثم نزل واستقل سيارته لتمضى به إلى بيته فى حى الزمالك ، وإلى جانبه ياوره الكولونيل باتريك كامبل ، فلمَّا وصلت السيارة إلى ملتقى شارع الإنشا بشارع الطرقة الغربى(إسماعيل باشا أباظة الآن) برز خمسة رجال كانوا يتربصون للسيارة ، فأمطروها وابلاً من الرصاص أصاب السردار منه ست رصاصات ـ فى بطنه ويده وقدمه ـ بإصابات خطيرة ، وأصيب ياوره وسائق سيارته إصابات أقل خطورة ، وأصاب بعض الرصاص جندياً مصرياً من بلوك الخفر أراد أن يتعقَّب الجناة اسمه محمود عبد الموجود.

ونُقل السردار إلى مستشفى الأنجلوأميريكان ، وبعد ساعة كان سعد زغلول فى زيارته . نظر إلى وجه الرجل المصاب فتبيَّن فيه الموت ..

وقدَّم سعد مواساته إلى الفيلد مارشال أللنبى ، ومضى وهو مثقل القلب بالهمِّ يدعو الله ألاَّ تكون الإصابة قاتلة ..

ولكنها كانت ..

وفى منتصف ليل ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤م أسلم روحه هذا الجندى البريطانى الذى قضى حياته فى خدمة الإمبراطورية ..

وارتجَّت مصر كلها للنبأ ، وقال سعد : هذه الرصاصات أصابت مصر وأصابتنى شخصياً..

وقامت قيامة الإمبراطورية البريطانية..

وفى صباح ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤م تلقَّت مصر إنذاراً غريباً فى بابه.. تلقَّت حكماً أنزل بشعب بأكمله أقسى عقاب يمكن أن ينزل بأمة ، عقاباً لها على جريمة ارتكبها خمسة من أفرادها..

فقد توجَّه اللورد أللنبى إلى دار رئاسة مجلس الوزراء على رأس فرقة من الجيش

يتقدمها نافخ فى البوق .. وفى حديقة رياسة مجلس الوزراء اصطف الجنود ، ونُفخ فى البوق .. وخرج الفيلد مارشال من سيارته بملابسه العادية ، وصعد السُّلَّم ودخل على الشيخ المحزون فى مكتبه دون استئذان..

كان صوت البوق قد استرعى انتباه سعد فقام ينظر من النافذة ، ثم التفت ليرى الفيلد مارشال إدوارد هنرى هاينمان أللنبى وبيده ورقة ، فقال:

ـ أهو إعلان حرب ؟!

ولم يردَ الفيلد مارشال ، وإنما ناول سعداً الورقة التى فى يده . كانت إنذاراً خطيراً..

كانت أكثر من إعلان حرب..

كانت شروط هزيمة يمليها قائد منتصر على قائد منهزم ..

وكان هذا هو الإنذار الأول ، ديباجته سباب وإهانات لم يعرف سعد مثيلاً لها فيما قرأ من أخبار السياسة والحروب ، وهذا نصها :

« دار المندوب السامى. القاهرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤م.

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء..

يا صاحب الدولة ، أقدِّم لدولتكم من قِبَلِ حكومة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى :

إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى ـ الذى كان أيضاً ضابطاً ممتازاً فى الجيش البريطانى ـ قد قُتل قتلة فظيعة فى القاهرة ..

فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعدُّ هذا القتل ـ الذى يعرِّض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدينة ـ نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان..

وهذه الحملة ـ القائمة على إنكار الجميل إنكاراً مقروناً بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى ـ لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها ، بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة...إلخ ».

ثم تلى ذلك مواد الإنذار ، أو عقوباته..

الشروط الثلاثة الأولى من شروط الهزيمة هى : الاعتذار ، والتحقيق ، والأمر بتقييد الحريات ..

والرابع غرامة نصف مليون جنيه تدفعها مصر. والخامس ـ وهنا بيت القصيد ـ سحب الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها.

والسادس ـ إكمال له ـ : إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان (كما كان مقرراً من قبل) إلى مقدار غير محدود .

والسابع : أن تستسلم مصر لكل ما تريده بريطانيا ، خاصاً بحماية المصالح الأجنبية فى مصر..

وثبَّت سعد نظره فى المادتين الخامسة والسادسة ، فعرف سر الحكاية كلها..

ولم يُجب ..

وخرج الفيلد مارشال..

وبعد قليل ورد إنذار ثان يضيف عقوبتين أخريين : زيادة الحقوق والضمانات الخاصة بالموظفين الإنجليز فى خدمة الحكومة المصرية ، وحماية مصالح الأجانب فى مصر ..

وردَّ سعد فى اليوم التالى بقبول الاعتذار ودفع الغرامة ، ورفض ما عدا ذلك..

وفى اليوم نفسه تحركت من مالطة ثلاث قطع من الأسطول البريطانى ، وهى (Benbow, Valiant , Iron Duke) متجهة إلى الإسكندرية ، واتجهت قطعة رابعة هى (Malaya) إلى بورسعيد ..

ونزل الجنود البريطانيون فاحتلوا جمارك الإسكندرية ، وجلس ضباطهم يتسلمون الإيراد لإرغام مصر على التسليم .

وقدَّم سعد استقالته فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤م ..

ودخل بها حسن نشأت على مولاه متهلِّلاً مهنِّئاً !.

***

من استفاد من الجريمة ؟..

إذن ؛ فقد كانت المطالب البريطانية التى قُدِّمت إلى سعد زغلول ، عقب مصرع السردار فى منتصف ليل ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤م ، شروط استسلام مهينة من مثل ما يتقدم به قائد جيش منتصر إلى قائد جيش منهزم ..

ففيها إهانة ، وفيها غرامة ، وفيها طلب تسليم أراضٍ ، ومطالب أخرى مجحفة لا علاقة لها بمقتل السردار ، وإنما هى عقوبة يفرضها القوىّ على الضعيف ..

لماذا تدفع مصر نصف مليون جنيه ؟.. ولماذا تأخذ الحكومة البريطانية لنفسها تعويضاً عن موت أحد ضباطها فى أحد شوارع القاهرة ؟..

وهل طلبت بريطانيا ـ مثلاً ـ من الصهيونيين نصف مليون جنيه ، تعويضاً عن مقتل اللورد موين على يد اثنين فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٤م ؟..

وهل طلبت منهم حكومة السويد ـ مثلاً ـ نصف مليون جنيه ، تعويضاً عن مقتل الكونت فولك برنادوت فى أحد شوارع القدس سنة ١٩٤٩م ؟..

ثم ما علاقة مقتل السردار بتوسيع مساحة أراضى مشروع الجزيرة الإنجليزى فى السودان ، من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى أى حد تراه انجلترا ؟..

بأى حق وأى منطق تهرول انجلترا بهذه السرعة لتحقِّق لنفسها مكاسب اقتصادية وسياسية ، من وراء مقتل ضابط من ضباطها على يد نفر من الشبان غير المسئولين فى القاهرة ؟..

وأراضى مشروع الجزيرة هذه .. هل هى ملك للإنجليز يتوسعون فيها كما يريدون ، أم هى ملك لفلاحين سودانيين طيبين تضع الشركة الإنجليزية المفترسة يدها على أملاكهم وتحولهم إلى رقيق بجرّة قلم ؟ ..

ثم لماذا تبعد القوات المصرية من السودان ، وكان رجالها على أحسن العلاقات مع السير لى ستاك نفسه ؟ ..

الأجوبة عن هذه الأسئلة واضحة ، لا تحتاج إلا إلى تفكير هادئ فى كل ما حدث وكيف حدث ..

إن الذى فعلته بريطانيا عقب مقتل السردار هو تحقيق مخطَّط قديم كانت تمهد له من زمن طويل : الانفراد بالسودان وإخراج المصريين منه..

والإهانات التى تضمَّنها خطاب اللورد أللنبى إلى سعد زغلول وحكومته ، كانت حكماً تصوَّر اللورد أللنبى أنه أوقعه على سعد بأنه لا يصلح للحكم ولا يؤتمن عليه ، ومن هنا فإنه ينبغى أن يُقْصَى عنه إلى غير رجعة ..

والغرامة إنما كانت لتهويل منظر الجناية فى نظر الرأى العام الأوربى ، حتى يرى أن المصريين لا يستحقون أن يكون لهم مكان فى السودان ، بما أنهم عاجزون عن المحافظة على الأمن فى بلادهم نفسها ..

وتأييداً لذلك ـ ورشوة للرأى العام الأوربى ـ طلبت بريطانيا من مصر لنفسها حقوقاً جديدة ، لتتمكن مما سمَّته حماية الأجانب فى مصر..

ومن الواضح أن أى أجنبى فى مصر، وأى دولة أوربية كان يرضيها مثل هذا التصرف من جانب انجلترا فى ذلك الوقت ..

وهكذا وصلت بريطانيا إلى الخطوة الأخيرة التى كانت تسعى إليها : فصل مصر عن السودان ، والاستبداد به ، وتحويله إلى مزرعة بريطانية فى ظروف مدبرة بإحكام، تقف فيها مصر عاجزة عن الاعتراض ، لأنها ظهرت فى نظر الرأى العام العالمى فى صورة معتدية ، فقد اشتركت حكومتها فى قتل ضابط بريطانى برىء..

وتم كل شىء فى سرعة وترتيب يدلاَّن على أن الأمر كان مدبَّراً من زمن بعيد..

وفيما سبق من دراستنا ، شرحنا كيف سارت بريطانيا فى هذا الطريق خطوة خطوة ، منذ أحست ألا أمل لها فى الاستقرار فى مصر وتحويلها إلى مستعمرة ، فاتجهت بأنظارها نحو السودان ..

وقد أيَّد عبد الرحمن الرافعى ما ذهبنا إليه بخبر نقله عن كتاب ألفه موريس برنو عنوانه «قلق الشرق ، أو على طريق الهند»:

Maurice Pernot: L' Inquietude de 1' Orient ou Sur 1a Route de 1' Inde, 1927. p25 .

الخبر يقول إن المؤلف « قابل اللورد أللنبى بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات

البريطانية وسأله عن وجهة نظره ، فأجابه اللورد أللنبى فى صراحة الجندى الذى يصدع بما يؤمر به : إن كل ما حدث كان متوقعاً . وقد كان الإنذار النهائى فى درج مكتبى من قبل أن يُقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى فقط غيَّرت صيغته فجعلتها أكثر حدَّة »..

وأنا لم أقرأ كتاب برنو هذا ، ولكن عبد الرحمن الرافعى مؤرخ صدوق ، ولهذا فأنا آخذ هذا الخبر على عهدته ، وأرى فيه ـ كما يستطيع أى قارئ أن يرى ـ برهاناً لا يقبل الشك على النظرية التى تدور حولها هذه الدراسة ، وهى أن كل سياسة بريطانيا فى مصر فى ذلك الحين كانت موجَّهة نحو سرقة السودان من أهله ـ أهل وادى النيل ـ بتحطيم العلاقة الأخوية بينه وبين مصر ، ثم الانفراد به بعد ذلك ..

ونجحت بريطانيا ـ إلى جانب ذلك ـ فى تشويه سمعة مصر على صورة جعلت الدنيا كلها تسوِّغ ما صنعته بريطانيا ، وتسكت على جريمة اختلاسها للسودان ..

واستخدامى للفظ « اختلاس » هنا يحتاج إلى تعليق ..

فإن الاستعمار الأوربى فى القارة الإفريقية كان ـ فى الحقيقة ـ عمليات اختلاس لحقوق الناس وأراضيهم ، وتشترك دول الاستعمار كلها فى أنها كانت ـ بعد ارتكاب جريمتها ـ تدَّعى أنها تعمل لصالح البلد الذى اختلست أراضيه وضيَّعت حقوق أهله ، وأنها تسير به وبهم فى طريق الرقىِّ والعمران ، وتعتبر كل الوطنيين الذين يطالبون باسترداد حقوق أوطانهم المسلوبة ، متمردين أو مثيرين للقلاقل ينبغى القضاء عليهم «لصالح الأمن والنظام » !..

فعندما اختلست انجلترا السودان ، كان الذين تسمِّيهم «متمردين» أو «مثيرين للقلاقل» هم المصريون والسودانيون ، الذين تمسَّكوا بحقوق بلادهم فحقَّ عليهم العقاب..

وإسرائيل اليوم تسمِّى الفلسطينيين ـ وهم أصحاب الأرض ـ المخرِّبين !

وكذلك البرتغال ، تطلق هذه التسمية على الوطنيين فى موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو..

● **من المستفيد ؟ :**

انفردت بريطانيا ـ إذن ـ بالسودان ، ووصلت إلى ما تريد..

وكان لابد ـ بعد ذلك ـ من إثقال مصر بالقيود ، حتى لا ينهض شعبها مرة أخرى ويحاول الكلام فى السودان.

وكانت قد أعدَّت لذلك الأمر عُدَّته ، ولا شك أن تعيين أحمد زيور رئيساً للوزراء ـ بعد مقتل السردار واستقالة سعد ـ كان مرتَّباً من قبل ..

فقد كان المطلوب رئيس وزراء لا يحب شعبه ولا يحترمه ولا تربطه به أى عاطفة ، ليكون مستعداً للإقرار على شعبه بجريمة لم يرتكبها ، ولا يكون لديه مانع ـ فى هذه الحالة ـ من الاستجابة لكل مطالب الإنجليز تكفيراً عن الخطيئة ..

وكان زيور باشا يسمِّى ذلك « سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه » !

ونترك أحمد زيور يصفِّى ما يمكن تصفيته من حقوق مصر بتوجيه من الملك فؤاد ، لنعود إلى السؤال الذى طرحناه فى مقدمة هذه الدراسات :

ـ من المستفيد ؟

ـ من الذى استفاد فعلاً من هذه الجريمة ؟

ذلك السؤال الأساسى ـ الذى يضعه رجل القانون أول شروعه فى التحقيق فى جناية قتل ـ ينبغى أن يكون أيضاً نقطة بدايتنا فى هذه الدراسة..

ـ من المستفيد هنا من مقتل السردار ؟

مصر ؟..

قطعاً لا .. لأن مصر كلها أُصيبت بمقتل السردار ، كما قال سعد زغلول : خسرت جزءاً ضخماً من أراضى وادى النيل ، وخسرت مكاسب سياسية لا بأس بها كانت قد حققتها على طريق الاستقلال .

ـ الوفد ؟..

قطعاً لا .. فقد كان مقتل السردار ضربة موجَّهة لسعد وحزبه ، وللحياة الدستورية والبرلمان .. وقد كانت هذه الجريمة بداية لعمليات عقاب غير معقولة وغير مشروعة لهذا الشعب ، على أيدى أحمد زيور ثم محمد محمود ثم إسماعيل صدقى .

ـ لم يبقَ ـ إذن ـ إلا الإنجليز والقصر..

فأما الإنجليز فقد رأينا المكاسب الضخمة التى عادت عليهم من وراء هذه الجناية .. وأما القصر فقد شفى حقده من سعد وكل الأحرار فى هذا البلد . خرج أحمد فؤاد من الظلام الذى وضعه فيه شعب مصر ، وبرز إلى المسرح من جديد يولِّى ويعزل ويتصرَّف تصرُّف المالك فى ملكه ، ويطلق أيدى رجال الخاصَّة فى أموال مصر وأراضى مصر يحوزون منها لسيِّدهم ما يريد ..

ولا نريد أن نسبق الحوادث ..

فلنعد إلى حيث وقفنا بالقضية :

ـ وفاة السردار فى منتصف ليل ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤م ..

ـ فى صباح ٢٢ نوفمبر تلقَّى سعد الإنذار الأول ..

إن خبر موت السردار وصل إلى اللورد جراى Lord Grey of Fallodon وزير خارجية المحافظين فى لندن صباح ٢١ نوفمبر ١٩٢٤م ، فهل من المعقول أنه احتاج إلى أقل من يوم ليدرس هذا الحادث المفاجئ ـ أو الذى يفترض أن يكون مفاجئاً ـ ويناقشه مع المستر ستانلى بولدوين رئيس الوزراء ، ثم يعرضه على مجلس الوزراء ليضع شروط الإنذارين ؟ ..

من المعروف أن الإنجليز قوم يتصرفون بتؤدة وهدوء ، وأنهم لا يتسرعون فى الأزمات مهما اشتدَّت ، حتى لا تصدر قراراتهم عن اندفاع خطر مع العواطف ، أو طيش مؤقت لا يعرفه المزاج الإنجليزى..

ثم إن الأمر لم يكن يستدعى العجلة فى اتخاذ القرار ، فقد مات السردار ولن تحييه سرعة اتخاذ القرار المناسب..

وقد رأينا تباطؤ اللورد كرومر فى إسعاف غوردون ، وكان هذا يؤكد له أنه مقتول لا محالة إذا لم يصله الإسعاف السريع ..

لا يمكن ـ إذن ـ أن يكون هذا الإنذار ـ ذو النقط السبع المدروسة بعناية ـ قد وُضع فى يوم واحد..

فهذه مطالب لا يمكن أن تكون وحى ساعة أو وحى نهار ، وإنما هى ثمرة دراسات طويلة وتقديرات محسوبة ، لتصدر فى وقت مقدَّر محسوب أيضاً..

وقد رأينا الكاتب الفرنسى موريس برنو يؤكد أن أللنبى قال له إن الإنذار كان مجهَّزاً فى درج مكتبه من زمان طويل ..

وهذا ـ فى ذاته ـ دليل لا يقبل الشك على أن الأمر كله كان مدبَّراً بإحكام . ولكن ، إليك دليلاً آخر :

لقد قُدِّمَ الإنذاران البريطانيان إلى سعد فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤م ، ولم تقبل وزارة سعد من مواد الإنذار إلا البند الرابع الخاص بدفع الغرامة المالية.

وفى٢٣ نوفمبر ١٩٢٤م قدَّمت وزارة سعد استقالتها ، دون أن تقبل أى بند آخر من بنود الإنذارين ، فيما عدا البند الرابع الذى ذكرناه ..

وقَبِلَ الملك فؤاد الاستقالة فى٢٤ نوفمبر..

وتألفت وزارة أحمد زيور فى اليوم نفسه ، ولكنها لم تباشر عملها إلا فى اليوم التالى٢٥ نوفمبر ١٩٢٤م..

فى ذلك اليوم كتب أحمد زيور إلى اللورد أللنبى خطاباً يسلِّم فيه بكل المطالب الإنجليزية .

والمفروض أن البدء فى تنفيذ مواد الإنذار ـ وخاصة ما يتصل بإخراج القوات المصرية من السودان ـ يكون بعد قبول الحكومة المصرية للشروط ، وتقديمها ما يفيد الاستسلام ، خاصة ولم يمضِ على تقديم الإنذارين إلا ثلاثة أيام ..

ولكن التنفيذ ـ أى : إخراج المصريين من السودان ـ بدأ فى الرابع والعشرين من نوفمبر ـ أى : قبل رد الحكومة المصرية بيوم ! ـ مما يدل على أن كل شىء كان مرتَّباً من قبل .

وأكثر من ذلك ..

لم يكن إخراج القوات المصرية من السودان بالأمر السهل .. فإن هذه القوات لم تكن قوات احتلال أجنبية مقيمة فى معسكرات خاصة بها ، ولكنها كانت قوات مصرية سودانية مختلطة تقيم فى بلادها. وإذن ؛ فإن الأمر بإخراجها من السودان لم يكن واضحاً ولا مفهوماً ، ولكن السلطات الإنجليزية فى السودان فهمت المطلوب ، وشرعت فى تنفيذه فى الحال..

قال هارولد ماكمايكل يصف الوضع فى السودان عند وقوع حادث السردار وصدور الإنذارين (ص١٥٧) : « وقد أدَّت التعليمات التى أُرسلت إلى الخرطوم ـ خاصة بإجلاء الضباط والجنود المصريين التابعين للجيش المصرى من السودان ـ إلى موقف عسير مليء بالمتناقضات . فقد كانت الوحدات المصرية ـ فرقتان من المشاة والمدفعية ـ تحت قيادة ضباط مصريين . وبالإضافة إلى ذلك ضمت بعض الوحدات السودانية نسبة من الضباط البريطانيين والسودانيين ، وكان هناك ضباط مصريون يعملون فى الإدارة المدنية . وكان يمين الولاء الذى أقسمه الضباط المصريون والسودانيون موجَّهاً إلى ملك مصر ، أما ولاء الضباط البريطانيين فكان (بالطبع) للملك جورج.

وكان إجلاء العنصر المصرى من الجيش يبدأ فى ٢٤ نوفمبر ، فى حين أن المندوبين الذين كان عليهم أن يقوموا بإجلائهم ، كانوا رجال الحامية البريطانية والفرق السودانية العاملة فى الجيش المصرى تحت إمرة ضباط بريطانيين أو سودانيين ، وبعض هؤلاء كانوا متمردين . وبالإضافة إلى ذلك كانت القوات البريطانية فى السودان تعانى نقصاً شديداً فى عدد الضباط فى الفرق السودانية ، بسبب تقصير وزارة الحربية فى القاهرة فى ملء الفراغات ... إلخ »..

وموقف كهذا كان حرياً بأن يجعل نائب السردار ، الذى قام مقامه مؤقتاً ـ وهو الجنرال هدلستون ـ فى موقف صعب يضطره إلى الاستفسار والاستيضاح من رؤسائه مرة وثانية وثالثة ..

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث . وفى الرابع والعشرين من نوفمبر ـ وقبل استجابة مصر ـ بدأ هدلستون فى التنفيذ بناء على خطة مرسومة كانت بين يديه..

أما حكاية الضباط البريطانيين اللازمين لسد الفراغات ، والذين قصَّرت وزارة الحربية فى مصر فى إرسالهم ـ كما يقول ماكمايكل ـ فحقيقتها أن الجنرال هدلستون كان قد طلب من السير لى ستاك أن يرسل إليه عدداً من الضباط البريطانيين «احتياطاً للظروف»، ولم يبلغ السير لى ستاك هذا الطلب إلى حسن حسيب باشا وزير الحربية المصرى لأنه لم يفهمه ، ولم يفهم ـ تبعاً لهذا ـ ماهية هذه « الظروف » ، ولكن الجنرال هدلستون القائم بالعمل فى السودان نيابة عن السير لى ستاك ، كان يعرف ما سيحدث..

وتدل الدلائل كلها على أنه كان قد تلقى تعليمات لم يعرفها السير لى ستاك ، وصلته من الجنرال جيوفرى آرشر Geoffrey Archer حاكم أوغندا ، وهو الذى سيخلف السير لى ستاك فى حكم السودان بعد شهور ..

الموضوع ـ إذن ـ كان مقدَّراً ومحسوباً من قبل..

كان أللنبى يعرفه ، وكان جيوفرى آرشر يعرفه ، وكان هدلستون يعرفه..

وكان الملك فؤاد يعرفه ، وكان رئيس ديوانه حسن نشأت يعرفه ..

أما الذين كانوا لا يعرفون فهم الضحايا..

أولهم السير لى ستاك نفسه !

وثانيهم سعد زغلول..

وثالثهم شعب مصر والسودان الذى دفع من ماله ودمه وحريته ثمناً باهظاً لجريمة وقعت عليه هو نفسه..

ومن جرائم الاستعمار التقليدية ـ فى مصر وغير مصر ـ أنه يجنى على الشعب المبتلى به ، ثم يطالبه بالتعويض !

ومقتل السير لى ستاك لم يكن الجريمة الأولى ولا الأخيرة من هذا النوع فى سجلات الاستعمار جميعاً ، إنجليزية كانت أم فرنسية أم بلجيكية أم إيطالية أم إسرائيلية ..

ولكنها كانت دون شك أبشعها وأبهظها ثمناً ، جريمة حطمت وحدة بلد وشعب ، وجعلت نصفه رقيقاً تحت نير المستعمر ، والنصف الآخر ألعوبة فى يده يفعل بها ما يشاء.

ثم راح ضحيتها ضابط إنجليزى كبير قدَّمه الاستعمار ثمناً أو كبش فداء ، هو الجنرال السير لى ستاك ..

وقد كان من الممكن ألاَّ يُنفَّذ قرار انسحاب القوات المصرية أبداً ، لأن الضباط والجنود السودانيين رفضوا ووقفوا متضامنين مع إخوانهم المصريين ضد الإنجليز.

وبلغ من عنف الإنجليز ورغبتهم فى الخلاص من المصريين فى أسرع وقت ممكن ، أن تناسوا أبسط مبادئ الإنسانية ، فلمَّا تحصَّن بعض الجنود السودانيين بمستشفى الجيش

المصرى ، أطلق الإنجليز مدافعهم على المستشفى ودمَّروه عن آخره وقتلوا فيه عشرات من الضباط والجنود ، مصريين وسودانيين ..

وكان من الممكن أن يقاوم المصريون والسودانيون إلى أجل طويل ، ولكن وزارة أحمد زيور ـ بأمر الملك طبعاً ـ أرسلت تأمرهم بالاستسلام والعودة .

وهكذا تخلَّى الملك ووزارته عن الدفاع عن تراب الوطن ، فاقترفوا بذلك جناية جديدة تضاف إلى ما ارتكبوا فى حق هذا البلد العزيز ..

ومع ذلك فقد كان على حكومة زيور أن تفاوض الإنجليز وتدفع لهم ثمناً لإخلاء جمارك الإسكندرية !

وإن الإنسان ليتساءل : ما دامت وزارة زيور قد استجابت لمطالب الإنجليز كاملة ، فلماذا تعطى مصر شيئاً آخر لإخلاء الجمارك التى احتلها الإنجليز لإرغام مصر على الاستجابة للإنذارات ؟

وكان الثمن هو إطلاق يد المستشار المالى البريطانى ليتصرف فى مالية مصر كما يريد ، والاعتراف باستقلال القسم الأوربى فى وزارة الداخلية المصرية ..

بل لقد قَبِلَ أحمد زيور أن يكون مدير هذا القسم ـ وهو إنجليزى ـ المستشار الأول لوزارة الداخلية فى شئون الأمن ..

***

وليس معنى ذلك أننا نقرر هنا أن بريطانيا (أو اللورد أللنبى) قد دبَّرت مقتل السردار..

ولكن معناه أن الإدارة البريطانية فى مصر ـ تحت إشراف أللنبى ـ رأت لعبة تصريح ٢٨ فبراير لم تنفع ، وأنها قد تؤدى إلى عكس ما أُريدَ منها ، وأن الأمر ربما أدى إلى ثورة كبرى فى السودان تزيد ارتباطه بمصر وتقضى على كل أمل للبريطانيين فى الانفراد به ..

وإذن ؛ فلابد من وضع نهاية لهذا التصريح ، ولكل ما أدى إليه ..

والوسيلة الوحيدة لذلك هى أن تقع حكومة سعد فى خطأ فادح يسوِّغ إقالتها ، ويسمح لانجلترا بعد ذلك بأن تفعل ما تريد..

وهنا اتفقت غايات تلك الإدارة مع غايات الملك فؤاد ، الذى كان شديد الضيق بسعد وبالدستور وبكل حرية كسبتها مصر ..

وبدأ التعاون بين الاثنين ..

وهنا يدخل الميدان حسن نشأت ، ويتولى تدبير الأمور فى الخفاء باتفاق تام مع رجال الإدارة البريطانية ، وعلى رأسهم كين بويد مدير الإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية المصرية ، وتوماس وليام راسل حكمدار العاصمة ، والكولونيل إنجرام مساعد الحكمدار.

وتصوَّر الملك فؤاد أن هذا الخطأ الجسيم الذى يبرِّر الضربة القاصمة ، هو أن يقع اعتداء شنيع على أحد كبار البريطانيين فى مصر ، اعتداء يثير عواطف الإنجليز إلى درجة تجعلهم يتصرفون فى عنف وعصبية ..

وكان فى مصر كثير من كبار البريطانيين الذين يمكن توجيه أنظار الفدائيين إليهم ..

هناك ـ مثلاً ـ توماس راسل باشا ، وبيكر باشا ، والسير لى ستاك ، وإيموس شيلدون وجلبرت كلايتون ، وغيرهم ..

أى واحد من هؤلاء كان يمكن أن يكون الهدف ، ومصرعه يؤدى إلى نفس النتائج ..

ومضى الجانبان يمهِّدان الطريق..

القصر ورجاله يعملون على طريقتهم ..

والإنجليز يعملون على طريقتهم ..

ويقوم بالتنسيق بين الجانبين رجال من طراز حسن نشأت وسليم زكى ونفر آخر سيحين ذكرهم بعد قليل .

***

فازت انجلترا ـ إذن ـ بالسودان ، وقرَّت عين الملك فؤاد بانتصار الإنجليز على أهل بلده ، وإخراجهم الوفد من الوزارة ، ثم إلغاء البرلمان ، وإطلاق يد الملك فى البلاد .

وجاء دور التحقيق فى جناية قتل السردار..

وكانت السلطات البريطانية داخل وزارة الداخلية المصرية قد قامت بحركة اعتقالات

واسعة بعد الحادث مباشرة ..

ولم تتم هذه الاعتقالات بناء على شبهات أو احتمال شبهات ، وإنما تمت بغرض الإرهاب والتعمية على العيون ..

فقد قبضوا ـ مثلاً ـ على مكرم عبيد عضو مجلس النواب وسكرتير الوفد ، ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ، مع أنه كان من البديهى أن أياً منهما لم يكن من الممكن أن يكون له ضلع فى جريمة كهذه كان من البيِّن أنها ضربة موجَّهة إلى الوفد وحكمه فى الصميم .

وقبضوا على عبد الرحمن فهمى وكان عضواً فى مجلس النواب ، ولكنه كان قد انحرف عن سعد ووقعت بينهما جفوة عميقة ، وكان عبد الرحمن فهمى تحت مراقبة دائمة من إدارة بوليس الأجانب بوزارة الداخلية ، وكان من المستبعد جداً ـ لهذا ـ أن تكون له يد فى جناية ضخمة كهذه.

وقد اعتُقل هؤلاء الثلاثة بواسطة السلطة البريطانية دون أن تقيم وزناً لحكومة زيور القائمة ، وكان زيور وزيراً للداخلية والخارجية معاً..

وقبضوا كذلك على شفيق منصور والشيخ مصطفى القاياتى وراغب إسكندر وحسن ياسين ، وكانوا جميعاً من النواب ..

قُبض على هؤلاء وغيرهم لمجرد توسيع دائرة الاحتمالات أمام المحقِّق المصرى ، وفى الوقت نفسه وجَّهوا نظره وجهة بعيدة جداً عن الحقيقة ، فقدَّموا سودانياً ـ اتضح أنه عميل بريطانى ـ وزعموا أن لديه معلومات عن أن الجناية من تدبير فرع لجمعية اللواء الأبيض فى مصر . واهتم المحقِّق المصرى محمد طاهر نور بالأمر ، وأنفق وقتاً طويلاً فى التحقيق مع هذا السودانى ، لأنه ـ كمحقق فى جناية قتل ـ كان يبحث عن المستفيد أو المستفيدين من وراء ارتكابها .

عرف المستر كين بويد مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية كيف يضلِّل محمد طاهر نور، فوضع فى طريقه هذا السودانى ، وزعم لطاهر نور أن هذا الرجل يكشف النقاب عن فرع فى القاهرة لجمعية اللواء الأبيض السودانية ، التى كانت تدعو إلى التمسك بوحدة وادى النيل .

وبدا ذلك للمحقِّق أمراً محتملاً جداً ، فقد كانت حكومة السودان الإنجليزية تضطهد رجال جمعية اللواء الأبيض على إثر نهوض السودانيين للتمسك بروابط الوحدة مع مصر ، على ما ذكرناه .

وقد درس الدكتور محمد أنيس موضوع هذا العميل البريطانى ـ واسمه أحمد حسن مطر ـ فى دراسة قيِّمة ، مما يهدى إلى أهل التاريخ من أبحاث مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (عدد٢٠/ ٧/ ١٩٧٣م) وروى قصته وقصة التحقيق معه على نحو يتفق تماماً مع الاتجاه العام للحوادث ، ويؤيد نظريتنا فى القول بمسئولية الإنجليز وحلفائهم من رجال القصر عن هذه الجريمة الشنيعة ..

فقد وفد هذا الرجل على مصر فى ١٣ أكتوبر ١٩٢٤م قادماً من لندن ، بعد رحلة طويلة جاب فيها مناطق كثيرة من شرق إفريقيا ، وذهب إلى جدَّة ، ثم إلى السودان مرة أخرى ، ثم إلى عدن ، ومن هناك إلى ممباسا ، ثم جيبوتى ، ومن هناك أقلع إلى مرسيليا، ثم طاف ببعض نواحى انجلترا ، وعاد إلى فرنسا ، ثم ذهب إلى المغرب ، ومن هناك ذهب إلى لندن ، ومن لندن وصل إلى مصر فى التاريخ الذى ذكرناه ، قبل مقتل السردار بشهر وستة أيام مما يحمل على الظن بأنه لم يأتِ إلى مصر من تلقاء نفسه ، وإنما استُقدم إليها بمعرفة السلطات البريطانية .

نستنتج من اعترافات الرجل ، وهى اعترافات واضح أنها لُقِّنت له ووضعت على لسانه لكى يتجه بالتحقيق وجهة معينة ، نستنتج أنه استُقدم إلى مصر لكى يتصل بجماعة من الشبان الوطنيين السودانيين ، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أو تعتبرهم السلطات البريطانية فرعاً لجمعية اللواء الأبيض ، وكانت تلك الجماعة تسكن فى حارة الجداوى بدرب سعادة بالقاهرة .

وواضح أن كين بويد ورجاله وجَّهوه نحو أولئك الشبان ، وفى نفس الوقت جعلوه يتردد على وزارة الحربية بحجة البحث عن عمل .. وإنه لمما يستوقف النظر أن ذلك الرجل يقول فى التحقيق عندما سئل عن كيفية قضائه لوقته فى مصر منذ وصوله إليها : « ..من الصبح للظهر كنت أتردد على وزارة الحربية غالباً ، وبعد الظهر كنت أتمشى على رجلى وأقابل بعض الناس من السودان ».

ومن الغريب أن المحقِّق لم يسأله : « ماذا تريد بقولك إنك من الصبح للظهر كنت تتردد على وزارة الحربية ؟.. ماذا لك فى وزارة الحربية حتى تتردد عليها يومياً من الصبح إلى الظهر؟..». وليس من المعقول أن يظل هذا الرجل يتردد طول فترة الصباح على وزارة الحربية للسؤال عن عمل .. فلابد أنه كان له عمل ، عمل لم يهتم التحقيق بالسؤال عنه ، ربما قصداً..

ومن غريب الأمر أيضاً أن رجلاً عاطلاً مشبوهاً كهذا يطلب مقابلة السردار فلا يُرفض طلبه ، وإنما يُحال على موظف إنجليزى آخر فى نفس الوزارة ، هو باركر باشا . نعم إن باركر باشا لم يقابله ، ولكن السبب كان تأخر أحمد حسن مطر عن موعده معه!

وفى أثناء التحقيق يوجِّه أحمد حسن مطر التهمة إلى عرفات محمد عبد الله ، الذى كان أشبه بوكيل لجمعية اللواء الأبيض فى مصر .

وجدير بالملاحظة أن هذا الرجل ـ أحمد حسن مطر ـ الذى طال اتصاله بالإنجليز وكثر تردده على الموظفين الإنجليز فى وزارة الحربية المصرية ، هذا الرجل لم يقل لأصدقائه الإنجليز هؤلاء شيئاً ذا بال عن عرفات محمد عبد الله وزملائه. ومن المؤكد أنه لو كان الأمر جداً ، لتنبَّه الإنجليز إلى فرع جمعية اللواء الأبيض هذا ، وإمكانية قيام أفراده بعمل ما ضد الإنجليز ، أيام كانت الجمعية كلها موضع نقمة الإنجليز ، بُعيد قيام حركة وحدة مصر والسودان فى الخرطوم وأم درمان والملاكال ، ووقوع حوادث المظاهرات والقمع التى ذكرناها..

كان الغرض من حكاية أحمد حسن مطر ـ إذن ـ هو تضليل المحقِّق المصرى حتى يتسع أمام الإنجليز وحلفائهم الوقت لتدبير مخرج من الأزمة . وإنه لمن الغريب أن عرفات محمد عبد الله ، الذى اتهمه أحمد حسن مطر بارتكاب الحادث أو الاشتراك فيه وتعرَّف عليه الشاويش الجريح محمود عبد الموجود ، الذى شاهد القتلة وهم يجرون بعد جريمتهم ويركبون «تاكسياً» وأخذ رقم هذا التاكسى ، من الغريب أن الإنجليز يخلون سبيله ، لمجرد أنهم وجدوا أن الرصاص الخاص بالمسدَّس الذى وجدوه فى بيته يختلف عن الرصاص الذى قُتل به السردار . ويستوقف نظرنا كذلك أن عرفات محمد عبد الله بارح مصر بعد ذلك ، وذهب إلى الحجاز ثم إلى السودان حيث أصبح من

أعداء الوحدة مع مصر ، وأنشأ جريدة «الفجر» لتأييد انفصال مصر عن السودان ..

فهل كان فعلاً وكيلاً لجمعية اللواء الأبيض، أم كان عميلاً آخر من عملاء المخابرات البريطانية فى مصر ، أدخله كين بويد فى الموضوع إمعاناً فى تضليل التحقيق؟

***

وكان من الممكن أن يقف الأمر عند ذلك الحد ، ويذهب دم السردار هدراً .. هذا ـ فيما أعتقد ـ كان اتجاه الإنجليز ومن دبَّروا الأمر معهم : تُحصر التهمة فى هذا النفر من السودانيين ، ويطول التحقيق معهم حتى تُنسى القضية أو تسقط من اهتمام الناس ، ثم يُعفى عن عرفات محمد عبد الله ومن معه وينتهى الأمر..

أو يطول حبس المقبوض عليهم من الوفديين ، حتى يتم تلفيق التهم لهم وإحكام أمر إدانتهم ، ثم تقديمهم للمحاكمة بعد زمن طويل..

ولقد كشف الأستاذ محسن محمد ـ فى مقالاته القيِّمة التى نشرتها « آخر ساعة » عن مقتل السردار ـ النقاب عن شخصية محمد نجيب الهلباوى وتاريخه ودوره فى القبض على قتلة السردار..

ولم تكن كل المعلومات التى كشف النقاب عنها جديدة علينا ، فقد ذكرها فى إجمال اللورد لويد فى كتابه عن « مصر منذ أيام كرومر»(جـ٢ص١٠٦وما يليها).

ويستوقف نظرنا أن محمد نجيب الهلباوى ـ بعد أن خرج من سجن طرة بعد أن قضى فيه عشر سنوات عقاباً له على محاولة اغتيال السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥م ـ ظل على صمته ورفضه الاعتراف على زملائه فى المؤامرة ضد السلطان حسين كامل ، حتى اتصل به سليم زكى وأقنعه بأن السبيل الوحيد الذى يمكنه من الحصول على عفو حقيقى ، ومحو اسمه من قائمة المشبوهين مما يسمح له باستعادة مكانته فى المجتمع والحصول على وظيفة حكومية ، هو الدخول فى خدمة المخابرات المصرية والبريطانية ومعاونة رجالها على إيقاف أعمال الفدائيين بالكشف عنهم ..

وكانت هذه هى أعز أمانى نجيب الهلباوى..

وكان سليم زكى يعرف أن الهلباوى ـ قبل دخوله السجن ـ كان داخلاً فى تنظيمات الفدائيين ، وأنه يعرف الكثير منهم .

واقتنع نجيب الهلباوى بكلام سليم زكى ، وقرر أن يكون عميلاً للسلطات على إخوانه الفدائيين ، قرر أنه يعرف منهم رجالاً مثل محمود أحمد إسماعيل وشفيق منصور.

وهنا قدَّمه سليم زكى إلى البكباشى إنجرام مساعد الحكمدار ، فقرر له راتباً قدره ٣٠ جنيهاً فى الشهر وأطلقه يتشمم طريقه إلى الفدائيين ..

ويقول تقرير اللواء راسل باشا حكمدار القاهرة المرفق بالوثيقة رقم ج/ ٧٤٦/ ٩٠/ ١٦ (١٥٩ سرى) المحفوظ بسجل الوثائق البريطانية وتاريخه أول مارس١٩٢٥م ـ نشره الأستاذ محسن محمد فى آخر ساعة بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٧٣م ـ أن الهلباوى بعد خروجه من السجن سنة ١٩٢٣م ، كان حاقداً على الأوغاد الذين يحرِّضون الشبان على ارتكاب الجرائم السياسية، ويظلون هم بعيداً عن مواقع الخطر فى حين يتحمل الشبان المخدوعون المسئولية كلها ، ولهذا فقد كان حاقداً على هؤلاء المحرِّضين راغباً فى الانتقام منهم ، وأن هذه هى نقطة الضعف التى استغلها سليم زكى لتوجيهه نحو البحث عن قتلة السردار ..

وهذا كله كلام ملفَّق غير مستقيم ..

فإن محمد نجيب الهلباوى قام بمحاولة الاعتداء على السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥م ، أى : قبل قيام الثورة وقبل ظهور سعد زغلول والوفد وتنظيماته المختلفة.

وكان الوفد هو صاحب الفضل فى خروجه من السجن قبل أن يكمل مدته فيه ، فهو الذى استصدر قرار العفو عن المسجونين السياسيين سنة ١٩٢٣م ، فمن المعقول أن يكون محمد نجيب الهلباوى راضياً عن الوفد وسعد لا ساخطاً عليهما..

ثم إن الجماعة التى كانت تقوم بالاغتيالات السياسية فى ذلك الحين كانت قد تألفت سنة ١٩١٩م ، أى: فى أثناء الثورة وحين كان الهلباوى فى السجن ، فهو لا يعرف أحداً من أفرادها ولا تربطه بها أى صلة ، فكيف استخدمه سليم زكى فى البحث عن أفرادها والاتصال بهم ؟

وكيف يقول راسل باشا بعد ذلك : « وسرعان ما اكتسب ثقة أفرادها (أفراد جماعة الاغتيال) وتم الترحيب بعودته إلى حظيرة الجماعة » ؟..

كيف يعود إلى حظيرة الجماعة وهو لم يكن ـ قط ـ من أفرادها ؟

هذا كلام لا يدخل فى العقول ..

والحقيقة ـ فيما نرى ـ يكشفها سطر آخر من تقرير راسل باشا ، وذلك حيث يقول : « وكان صديقه الشخصى فى العصابة هو محمود إسماعيل ».

هذا السطر هو مفتاح القضية كلها ..

فإن محمود إسماعيل كان صنيعة حسن نشأت ، وهو لم يكن فى الأصل من الفدائيين ، وإنما آنس فيه حسن نشأت طموحاً واستعداداً لعمل أى شىء للوصول ، فقرَّبه إليه لأنه كان يعرف أن محمود إسماعيل هذا على صلة بشفيق منصور . وشفيق منصور كان من قدماء المحاربين فى صفوف الفدائيين ، فهو يشترك فى أعمالهم منذ سنة ١٩٠٦ أو ١٩٠٨م..

ومحمود إسماعيل هو الذى قام ـ بإيعاز من حسن نشأت ـ بالاتصال بشفيق منصور واستثار حقده على سعد لنهوضه بأحمد ماهر والنقراشى من دونه. وحسب شفيق منصور أن هذه فرصة للوصول إلى وظيفة كبيرة عن طريق القصر ، فاتصل بزملائه الفدائيين وقام هو ومحمود إسماعيل بوضع الخطة لمقتل السردار ..

وكان القصر ـ كما رأينا ـ يتمنى وقوع الوفد فى خطأ فادح يُغضب الإنجليز فيطيحوا به ..

وكان الإنجليز ـ أيضاً ـ يفكرون فى هذا الاتجاه ، وكانوا قد استعدوا لتوقيع العقوبة على مصر كلها ، إذا وقعت الواقعة ..

ولكنهم لم يكونوا يحسبون أن هذا الخطأ الفادح ـ الذى كانوا ينتظرونه ـ سيودى بحياة رجل من أكرم رجالهم عليهم ..

كانوا يتمنون ـ مثلاً ـ أن يكون الضحية محمد توفيق نسيم ، وبالفعل جاء اسمه فى أثناء التحقيق كهدف محتمل ..

وكانوا يتمنون ـ على أى حال ـ أن يقع الاعتداء على شخصية ثانوية ، لا على السردار.

ولهذا فقد كان الإنجليز يستخدمون الهلباوى ـ قبل مقتل السردار ـ لمحاولة الاتصال بالفدائيين وتحريضهم على ارتكاب اعتداء ما..

وفى الوقت نفسه كان محمود إسماعيل وشفيق منصور يرتبون لاغتيال السردار..

ووقع الاعتداء دون أن يكون للهلباوى أىُ علم به . وقد فوجئ به ، وغضب عليه رؤساؤه الإنجليز ، لأنه كان يؤكد لهم أنه على صلة بالفدائيين ، وعلى علم بكل ما سيقومون به ..

ولهذا سارع ـ بعد الاعتداء على السردار ـ بالاتصال بمحمود إسماعيل ليقف على سر هذا الحادث الضخم ، وكان ذلك بتوجيه من سليم زكى وإنجرام ..

وبمعاونتهما أيضاً نجح فى كسب ثقة شفيق منصور ثم عبد الفتاح عنايت وأخيه عبد الحميد.

وهناك عبارة أخرى فى تقرير راسل باشا تكشف عن سر كبير ، قال : «وقع الاختيار على عبد الفتاح عنايت باعتباره الشخص الذى يجب أن ندفعه للانهيار».

فمن أين عرف راسل باشا ورجاله أن عبد الفتاح عنايت هو الحلقة الضعيفة فى سلسلة الفدائيين الذين قاموا بقتل السردار ؟

وإذن ؛ فقد كان الإنجليز يعرفون أن عدواناً سيقع ، لأنهم كانوا يمهِّدون له ـ بطريقتهم الخاصة ـ ليصلوا إلى هدفهم الذى ذكرناه ..

وقد كان القصر ـ أيضاً ـ عارفاً بأن عدواناً سيقع ، لأنه كان يمهِّد له ـ بطريقته الخاصة ـ ليصل إلى هدفه الكبير ، وهو التخلص من الوفد ..

وكلا الجانبين كان قد وعد عملاءه بالجزاء العظيم إذا وقع ما يريد ..

ولكن الذى وقع أثار فزع الإنجليز ..

نعم إنهم حقَّقوا من ورائه ما أرادوا ، ولكن موت السير لى ستاك كان ضربة أليمة لهم ..

وعرفوا أن القصر هو المسئول ، وأن الملك كان سعيداً جداً بما جرى ..

فعوَّلوا على معرفة حقيقة ما وقع .. ولهذا استخدموا الهلباوى..

ولكن ، هل كانوا مستعدين لإذاعة الحقائق ؟

قطعاً لا ، فقد كانوا ـ على نحوٍ ما ـ مسئولين عما وقع ، ومن المحرِّضين عليه ، وإن

كان قد سار فى غير الاتجاه الذى قدَّروه ..

وربما كان سر اهتمامهم بالبحث عن القتلة ووضع اليد عليهم ، أنه لم يكن من الممكن أن يطمئن لهم جنب ما دام القتلة الحقيقيون أحراراً طلقاء ..

فقد كان من الممكن أن يتكلموا ويكشفوا الحقائق ..

وهنا يلتقى القصر مع الإنجليز ..

كلاهما دَفَعَ إلى الجريمة وحَرَّضَ عليها ..

وكلاهما يريد الآن ـ وبعد أن وقعت ـ أن يقضى على الفاعلين ، لإخفاء معالم الجريمة ..

***

وبعد بحث طويل ـ وبمعاونة الهلباوى ـ عرف الإنجليز القتلة ، ووقفوا على تفصيل ما جرى ..

ـ فلماذا لم يقبضوا عليهم فى الحال ؟

ـ لماذا اللف والدوران ، ومحاولة إقناع عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت بالهرب إلى ليبيا ، للقبض عليهما عند قرية الحمام فى الطريق إلى السلوم ، فيكون هذا الهرب دليلاً قاطعاً على ارتكاب الجناية ؟ ..

ـ لماذا هذا كله ، بعد أن اعترف الأخوان عنايت ، واعترف محمود أحمد إسماعيل ، وسمع اعترافهما سليم زكى وإنجرام ؟ ..

يقول راسل باشل إن الغرض كان إبعادهما إلى منطقة الحدود ، حيث يحكم الإنجليز حكماً عسكرياً مباشراً دون تدخُّل من النيابة المصرية .

كلام غير معقول ! ..

لأن البوليس الإنجليزى فى القاهرة لم يتحرج عن القبض ـ فى القاهرة نفسها ـ على نواب تحميهم الحصانة البرلمانية وعن إلقائهم فى السجون ..

فكيف ـ إذن ـ يخشون تدخل النيابة والسلطات المصرية إذا قبضوا على الأخوين عنايت وزملائهما وأودعوهم السجن ؟..

ثم كيف هرب من تحت رقابتهم محمود أحمد إسماعيل ، ثم قدَّم نفسه إلى مركز بوليس المحلة الكبرى ؟ ..

هذه كلها ـ فيما أعتقد ـ كانت محاولات من رجال البوليس الإنجليز لإبعاد المتهمين إلى أماكن قصيَّة واغتيالهم فى سكون ..

ولكنهم عندما ساروا فى ذلك الطريق تبينوا أن ذلك أيضاً غير مأمون ، فإن أمراً كهذا لابد أن ينكشف يوماً ما..

وإذن ؛ فقد استقر الرأى على القبض عليهم وتوجيه التهم إليهم ، وأخذ الاعترافات الصريحة منهم كما يقضى القانون ..

وفى الوقت نفسه وعدوهم جميعاً بتخفيف العقوبة ثم يجىء العفو بعد ذلك ، وكان ذلك مألوفاً إذ ذاك..

والشرط الذى أخذوه عليهم هو ألاَّ يكشفوا أمر مَنْ حرَّضوهم أو وجَّهوهم ..

واعترفوا ، وقُدِّموا للمحاكمة وحكم على سبعة منهم بالإعدام ، هم شفيق منصور ومحمود أحمد إسماعيل والأخوان عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت وإبراهيم موسى الخراط بالعنابر ومحمود راشد مساعد مهندس فى التنظيم وراغب حسن النجار بورشة مصلحة التليفونات ..

وكان الأوَّلان هما المحرِّضين والمنظِّمين.. والخمسة الباقون هم الذين قاموا بالتنفيذ..

وصدر الحكم فى٧ يونيو ١٩٢٥م ، ودخل الرجال السجن ، وظلوا ينتظرون ما وُعدوا به من تخفيف العقوبة ..

وجاءتهم بارقة أمل عندما صدر الأمر بتخفيف الحكم على عبد الفتاح عنايت ، وظلوا ينتظرون ..

ولم يعلموا أن الخطة التى اتفق عليها الإنجليز والقصر هى إسدال الستار على الموضوع ، وقطع أى صلة للمحكوم عليهم بالناس حتى يوم التنفيذ ، وحتى لو أنهم تكلموا فى السجن فلن يسمع صوتهم أحد ..

ولهذا فإن أحداً من أقاربهم لم يُسمح له بزيارتهم فى السجن ..

وحرص الإنجليز على ألاَّ يتصل بهم صحفى واحد ..

وتولَّى الإشراف على حراستهم البكباشى إنجرام ، مساعد الحكمدار توماس وليام راسل ..

وفى ذات مرة كان إنجرام يطوف فى السجن ، فسمع شفيق منصور يقول لمحمود إسماعيل ما معناه : اعترفْ على مَنْ غرَّر بك وبنا .. هذه ليست رجولة أن يلقوا بنا جميعاً فى هذه المصيبة ثم يتخلوا عنا بهذا الشكل .. اعترفْ ..

وهذا الخبر لم يبلغه إنجرام لرؤسائه إلا بعد أن نُفِّذَ الإعدام فى الرجل وزملائه ..

وطلب هؤلاء المساكين رفع قضيتهم إلى محكمة النقض ، ولكن النقض رُفض ولم يُبلغ أمر الرفض إليهم ، فظلُّوا والأمل يراود قلوبهم ..

وفى ليلة ٢٣ أغسطس ١٩٢٥م زار نجيب الهلباوى شفيق منصور ومحمود إسماعيل فى السجن وقال لهما ما معناه : أبشرا بالخبر .. ستسمعان عما قريب بشرى سعيدة..

وناما قريرى العين ربما لأول مرة منذ دخلا السجن ..

وفى السادسة من صباح اليوم التالى ـ الأحد ٢٣ أغسطس١٩٢٥م ـ جاءت البشرى السعيدة !

نُقر الباب مع أول أشعة الفجر ، ثم انفتح ، ورأى شفيق منصور مأمور السجن والطبيب وشيخاً وعدداً من الجنود ..

وفهم ، ورفع بصره إلى مأمور السجن وقال : هذه هى البشرى السعيدة ؟!..

وقال الشيخ : كلنا لها يا بنى ..

والتفت شفيق منصور إلى محمود إسماعيل وقال : «هذه هى النهاية يا جبان .. اعترفْ على الذين ودُّوك فى داهية»..

وظل الرجل صامتاً ثم قال: ذنبى وذنب ابنى اليتيم فى رقبة مَنْ حرَّضونى ..

ـ من هم ؟

ـ ربنا يعلم..

ولم يزدْ.. ما كان ليستطيع أن يزيد حرفاً ، ولو زاد لما أخَّر ذلك مصرعه دقيقة واحدة .. ثم إنه كان يعلم أن المدبِّرين الكبار الذين حرَّضوه كانت لديهم صحيفة اتهام كاملة لأخيه أحمد أحمد إسماعيل ..

ولكى يبقى لابنه عم يرعاه ، أطبق الرجل شفتيه ..

وكانت السلطات البريطانية قد حرصت على ألاَّ يحضر التنفيذ إلا أقل عدد من الصحفيين ، فأبلغت الصحف لترسل مندوبيها فى الساعة السادسة من صباح يوم التنفيذ .. ولم يصل إلا صحفى واحد ، هو عبد الحليم الغمراوى مندوب الأهرام . وصل ساعة التنفيذ فلم يسمع شيئاً مما قال المساكين ، وكانوا جميعاً ـ فيما عدا شفيق منصور ـ فدائيين بواسل استقبلوا الموت بشجاعة وحضور ذهن وثبات..

وكان أشجعهم محمود أحمد إسماعيل ، فقد تقدَّم إلى مصيره رابط الجأش طلق المحيَّا ، وأعلن على خشبة الإعدام أنه وطنى يحب مصر وأنه فعل ما فعل فى سبيل مصر..

بل كان بعضهم يذكر ما عليه من ديون وما له عند الناس ـ وكلها قروش ـ إبراءً للذمة..

ولم يضعف ولم يبكِ إلا شفيق منصور..

ولكن ذلك لا يمنعنا من القول بأنه كان فدائياً أصيلاً ، فقد ظلَّ نحو عشرين سنة يعمل فى صفوف الفدائيين ، وقد اشترك فى نحو خمسين عملية ، وكان منظِّماً ماهراً ..

وعندما أُنزلت الراية السوداء من أعلى سجن الاستئناف المجاور لمبنى المحافظة القديم اطمأن قلب أحمد فؤاد وحسن نشأت وإنجرام وسليم زكى وراسل وكل من اشتركوا فى هذا العدوان البشع ، من قريب أو بعيد.

وبعد مقتل السردار بقليل ، سافرت زوجته الليدى ستاك إلى لندن ..

ورفضت أن يودِّعها اللورد أللنبى ، فى محطة مصر ، وقالت : إن زوجى لم يقتله المصريون ، وإنما قتله الإنجليز ! ..

ورفضت أن تأخذ شيئاً من التعويض ، وقالت : لا آخذ من مال المصريين شيئاً ، إنهم لم يقتلوا زوجى !

وآلم ذلك أللنبى فى الصميم ..

شعر أن فى الأمر شيئاً لم يعرفه ..

ولكن الرجل كان قد كره مصر وكره العمل فيها ، فقد ظن أنه يخدم دولته بخداع المصريين بتصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢م ، وسعى فى إصداره ..

ثم رفض المصريون أن ينخدعوا ، فضاع كل شىء ..

وأخذ ـ بنفسه ـ يهدم ما بنى بيديه ..

ثم جاء مقتل السردار .. كان ضربة أليمة له أخرجته من طوره ..

وعندما سمع ما قالته الليدى ستاك أحس أن الشياطين الذين يعملون معه اشتركوا فى خداعه ..

وبعد صدور الحكم على المتهمين ، قدَّم استقالته فى يونيو ١٩٢٥م ..

وغادر مصر منهزماً حزيناً كاسف البال ..

وبعد أن عاد إلى انجلترا عيَّنوه عضواً فى مجلس إدارة قناة السويس، بمرتَّب يزيد على راتبه كمندوب سامٍ لمصر ، وفى هذا المنصب ظل يعيش على مال مصر إلى أن مات.

***

ولكن إذا كان الإنجليز ـ برغم كل شىء ـ قوماً عقلاء يعرفون كيف يوقفون تيار عداوتهم عندما يشعرون أنهم بلغوا غايتهم ، فإن الملك أحمد فؤاد كان من طينة أخرى ، طينة الطغاة الآسيويين الذين لا يعرف حقدهم حداً معقولاً أو غير معقول..

لقد وصل إلى ما أراد : تخلَّص من سعد ، ومن الوفد ، ومن الدستور . ولكن كل هذا لا يكفى ..

كان يحلم ـ مثله فى ذلك مثل طغاة الماضى ـ بإعدام الوزير ..

ولو كان فى زمان آخر ، لكان استدعى السيَّاف «مسروراً» وأطار رأس سعد زغلول ، وجلس مع ندمائه يتلقى التهنئة ، كما فعل أبو جعفر المنصور بعد فتكه بأبى مسلم ..

ظل الملك فؤاد ـ طوال التحقيق ـ يجتهد فى إدخال سعد والوفد فى الجريمة ..

ولكن سعداً ورجال الوفد خرجوا أبرياء ، لأن اغتيال السردار بالذات كان موجَّهاً ضدهم ، فليس من المعقول أن تكون لهم يد فيه..

وهذا كان ينغِّص عليه سعادته بنصره ..

وقد نشر محسن محمد نص برقية طريفة أرسلها المندوب السامى بالنيابة ـ نيفيل هندرسون ـ فى ٢٦ يونيو١٩٢٥م إلى وزارة الخارجية البريطانية يصف فيها مقابلة جرت له مع أحمد فؤاد فى الإسكندرية يقول فيها الملك :

« لقد تمت عرقلة سعد زغلول ، ولكن لم يُقْضَ عليه حتى الآن .. قبل أن تتمكن البلاد من دخول مرحلة الهدوء يجب قتل سعد أدبياً .. ».

ثم شرح جلالته المراد بالقتل الأدبى : إرغام المتهمين ـ بالقوة ـ على الاعتراف بأن أحمد ماهر والنقراشى وفتح الله بركات ـ بل سعد نفسه ـ لهم ضلع فى الجريمة .. أو تزوير أى انتخابات قادمة حتى لا يحصل الوفد إلا على أقلية لا تذكر..

باختصار .. القتل الأدبى الذى ذكره فؤاد يريد به إدخال سعد فى قفص الاتهام ، أى: شنقه..

لأن الحقيقة أن سعداً ـ بانتصاراته ـ جذب إلى الأرض هذا الألبانىَّ المتسوِّل الذى أصبح ملكاً ، وداسه بقدميه ..

وعندما نهض الملك على قدميه ، ونفض التراب عن نفسه ، لم يكن هناك شىء يشفى غليله إلا استدعاء السيَّاف «مسرور» .. ولكن ـ لسوء حظه ـ مضت مع أمس الدابر أيام السيَّاف «مسرور» .

***

هكذا ، كلهم تآمروا على مصر .. كلهم أنزلوا الضرر بهذا البلد ، الذى تحمَّل من أذى الناس ـ على طول تاريخه ـ ما لم يتحمله بلد آخر على سطح هذا الكوكب..

كلهم أكلوا خبزها وشربوا ماءها ، ثم خانوها..

لقد كسب الإنجليز من مقتل السردار كسباً ضخماً..

وكسب الملك فؤاد من الجريمة نفسها كسباً كبيراً : انطلقت يده فى مصر وأرضها وأموالها وحكومتها..

حتى حسن نشأت كسب ..

فبرغم كل شىء ، وبرغم إصرار الجميع على ضرورة إبعاده ، عُيِّنَ فى صيف ١٩٢٥م سفيراً لمصر فى مدريد..

والخاسرة الوحيدة هى مصر .. خسرت السودان (نصف أرضها) .. وعلى الله العوض ، ومنه العوض بإذن الله .

***

obeikandl.com